



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم
التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم
التسيير
فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي

بغوان:

من إعداد الطالبة:

دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في
الجزائر خلال الفترة (2020-2025)

وفاء بوعنان

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 2026/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

(أستاذ محاضر أ جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الأستاذ(ة): سهام بوخلالة
رئيسا

(أستاذ محاضر أ جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الأستاذ(ة) حسنية صيفي
مشرفا ومقررا

(أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الأستاذ(ة): عمر موساوي
مناقشا

الموسم الجامعي: 2026/2025



**جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم
التسيير**



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم
التسيير
فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي

بمعنوان:

من إعداد الطالبة:

دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2020-2025)

وفاء بوعنان

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 2026/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

(أستاذ محاضر أ جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الأستاذ(ة): سهام بوخلالة
رئيسا

(أستاذ محاضر أ جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الأستاذ(ة) حسنية صيفي
مشرفا ومقررا

(أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الأستاذ(ة): عمر موساوي
مناقشا

الموسم الجامعي: 2026/2025

الإهداء

إلى والدي العزيز، رمز القوة والعطاء، أبي الذي علّمني أن الطموح لا حدود له،
وغرس في قلبي قيمة الاجتهاد والصبر، فكان خير السند.
وإلى والدتي الغالية، نبع الحنان والرحمة، وصاحبة القلب الكبير، أمي التي
سهرت وتعبت وضحت لأجل راحتي ونجاحي، وكانت دعواتها ترافقني في كل
خطوة حتى وصلت إلى هذا اليوم.
وإلى إخوتي وأخواتي، الذين شاركوني الصعاب وكانوا سندًا وعونًا في كل
المواقف.
وإلى كل من دعمني بكلمة طيبة أو دعاء صادق، وأسهم في أن أصل إلى ما أنا
عليه اليوم.
إلى من ساندني خطوة بخطوة، إلى السند والعمود الفقري لحياتي، إلى زوجي
العزيز.. أهدي إليك هذا العمل تعبيراً عن امتناني لحبك ودعمك اللامتناهي،
والمحرك الخفي وراء كل نجاح حققته.
إلى جدي وجدتي، وإلى عمي وعماتي، وخالاتي وأخوالي، وأهلي الكرام.. كل
باسمه وجميل اسمه. شكراً لأنكم كنتم دائماً السد المنيع والدافع القوي لي نحو
القمة. هذا العمل هو ثمرة تشجيعكم وحبكم.
وإلى كل طالب علم، يؤمن بأن النجاح يبدأ من الإصرار والثقة بالله.
أهدي هذا العمل المتواضع، سائلة الله أن يجعله نافعا ومباركا.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تضاء دروب العلم والمعرفة،
والحمد لله الذي وهبنا القوة والصحة، وأعاننا بتوفيقه على إتمام هذا العمل.
والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه
أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذتي الفاضلة "صيفي حسنية"، لقبولها
الإشراف على هذا العمل وتعهدا بالتصويب وحرصها على التوجيه وابداء
النصائح.

شكرا لروحك المعطاءة وتوجيهاتك القيمة التي لها الأثر الأكبر في تنويع هذا
العمل بجودة وإتقان فجزاك الله خيراً وجعل ذلك في ميزان حسناتك الى يوم
الدين.

والشكر الذي يقف خجلاً أمام عظيم صنيعه، فأرفعه إلى خالي العزيز حسين الذي
كان حضوره دعماً، وكلماته قوة، ومساندته نوراً يرافقتني في طريق العلم
والطموح.

كما أرفع كلمة التقدير إلى كل من جاد علي بعلمه ووقته وكتبه وتوجيهاته
ونصائحه وكل من ساعد وساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد ولو
بكلمة أو دعوة صالحة
وفقنا الله وإياكم لما يحبه و يرضاه.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2020-2025، وذلك من خلال توضيح مدى مساهمته في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتسهيل استخدامها من طرف مختلف فئات المجتمع، خاصة الفئات غير المخدومة مصرفياً، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل واقع التحول الرقمي والشمول المالي في الجزائر، ودراسة العلاقة بينهما بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية والدفع الإلكتروني. توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يساهم في تطوير الخدمات المالية وتوسيع الوصول إليها، إلا أن فعاليته لا تزال مقيدة بضعف البنية التحتية الرقمية، والفجوة الرقمية، وانخفاض الثقافة المالية، إلى جانب بعض التحديات التنظيمية والتقنية، كما خلصت الدراسة إلى أن تعزيز التحول الرقمي يعد من أهم الآليات الداعمة للشمول المالي وتحسين كفاءة المنظومة المالية، الأمر الذي يتطلب تطوير البنية التحتية الرقمية، وتحديث التشريعات، وتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية، ومواكبة التطورات التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية: تحول رقمي، شمول مالي، خدمات مالية رقمية، دفع إلكتروني، فجوة رقمية.

Abstract :

This study aims to highlight the role of digital transformation in promoting financial inclusion in Algeria during the period 2020–2025 by examining its contribution to improving access to financial services and facilitating their use by different segments of society., especially unbanked groups. The study adopted the descriptive analytical approach through analyzing the reality of digital transformation and financial inclusion in Algeria and examining the relationship between them based on a set of indicators and statistics related to digital financial services and electronic payment.

The study found that digital transformation contributes to the development of financial services and the expansion of access to them. However, its effectiveness remains constrained by inadequate digital infrastructure, the digital divide, low levels of financial literacy, and several regulatory and technological challenges. The study also concluded that strengthening digital transformation is one of the most important mechanisms for promoting financial inclusion and improving the efficiency of the financial system. This requires the development of digital infrastructure, the modernization of regulatory frameworks, the enhancement of trust in digital financial services, and continuous adaptation to technological advancements.

Keywords: Digital Transformation, Financial Inclusion, Digital Financial Services, Electronic Payment, Digital Divide.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

الصفحة	المحتويات
I	الإهداء
II	شكر و عرفان
III	الملخص
V	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: المدخل المفاهيمي والنظري للدراسة
2	تمهيد

3	المبحث الأول: الإطار النظري للتحويل الرقمي والشمول المالي
3	المطلب الأول: عموميات حول التحويل الرقمي
6	المطلب الثاني: أسس التحويل الرقمي (الدوافع والمتطلبات والمؤشرات)
11	المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي
18	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع
18	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
21	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
24	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
72	خلاصة الفصل الأول
28	الفصل الثاني: مساهمة التحويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر
29	تمهيد
30	المبحث الأول: توجهات التحويل الرقمي في الجزائر
30	المطلب الأول: السياسات الداعمة للتحويل الرقمي
31	المطلب الثاني: مقومات التحويل الرقمي في الجزائر
33	المطلب الثالث: السياسات الداعمة للشمول المالي في الجزائر
34	المبحث الثاني: تحديات وفرص الشمول المالي الرقمي في الجزائر
34	المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر
39	المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي الرقمي
44	المبحث الثالث: تحديات وفرص التحويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر
44	المطلب الأول: معوقات الشمول المالي الرقمي في الجزائر
45	المطلب الثاني: فرص التحويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي
47	خلاصة الفصل الثاني
48	الخاتمة
52	قائمة المراجع
60	الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IDE	(1-1)
11	مؤشر الجاهزية الشبكية	(2-1)
13	مؤشر الجاهزية الشبكية	(3-1)
25	مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	(4-1)
34	تطور عدد مشتركى الهاتف المحمول واستخدام الانترنت:	(1-2)
35	ترتيب الجزائر وفق مؤشر جاهزية الشبكات للفترة (2022-2024)	(2-2)
36	الركائز الفرعية لمؤشر الجاهزية الشبكية.	(3-2)
37	مؤشر امتلاك حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية	(4-2)
40	يمثل تطور عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة في الجزائر من 2016 الى 2025	(5-2)
40	يوضح تطور عدد البطاقات الدفع بين سنة 2023 - 2025	(6-2)
41	يوضح حجم النشاط ببطاقات الدفع	(7-2)
42	يبين الدفع عبر الانترنت في الجزائر.	(8-2)
43	يبين نشاط الدفع عبر الهاتف المحمول من 2023 الى 2025.	(9-2)
43	تطور نشاط التحويلات مالية بالهاتف في الجزائر	(10-2)

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	موقع الجزائر من حيث مؤشر جاهزية الشبكة	(1-2)
38	نسبة الادخار والاقتراض من المؤسسات المالية	(2-2)

39	التطور السنوي لمعاملات السحب.	(3-2)
----	-------------------------------	-------

مقدمة

توطئة:

يشهد العالم في الوقت الراهن تحولات رقمية متسارعة وغير مسبقة شملت مختلف مجالات الحياة، وذلك بفضل التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة، وقد ساهم هذا التحول في تسهيل تبادل المعلومات والبيانات دون قيود زمانية أو مكانية، مما أدى إلى ظهور نماذج جديدة للتفاعل والخدمات المالية، وبعد القطاع المالي من أكثر القطاعات تأثرا بالتحول الرقمي، حيث ساعدت التقنيات الحديثة على تطوير الخدمات المالية وجعلها أكثر سهولة ومرونة، مع تعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة الخدمات لمختلف فئات المجتمع وتقليل الحواجز الجغرافية والإجرائية.

كما أصبح التحول الرقمي وسيلة مهمة لعصرنة العمليات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، وتسعى الجزائر، مثل غيرها من الدول النامية، الى مواكبة هذا التحول عبر تشجيع الاقتصاد الرقمي وتعزيز المدفوعات الالكترونية وتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية التقليدية، وقد ازدادت أهمية التحول الرقمي بعد جائحة كوفيد 19 التي أكدت ضرورته في تحسين كفاءة النظم المالية ودعم الاستقرار الاقتصادي، مما جعله من أهم الوسائل لتحقيق التنمية والشمول المالي.

إشكالية الدراسة:

لقد سعت الجزائر في السنوات الاخيرة الى مواكبة التطورات الرقمية العالمية من خلال دعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة، في القطاع المالي، وذلك لما له من دور مهم في تحسين الخدمات المالية وتسهيل الوصول اليها، وقد ساهم التحول الرقمي في تطوير وسائل الدفع الالكتروني وتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية التقليدية، مما ساعد على تعزيز الشمول المالي وتمكين مختلف فئات المجتمع من الاستفادة من الخدمات المصرفية بسهولة ومرونة، الى جانب تحسين كفاءة المنظومة المالية ومواكبة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة.

وفي هذا السياق تسعى دراستنا الى ابراز الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي ومدى استخدام الخدمات الرقمية من طرف العملاء في الجزائر، حيث تم طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي أبرز معوقات التحول الرقمي والشمول المالي في الجزائر؟
2. ما هو واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر خلال الفترة (2020-2025)؟
3. ما مدى مساهمة التحول الرقمي في تحسين مستوى الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2020-2025)؟

فرضيات الدراسة:

1. **الفرضية الأولى:** تواجه عملية التحول الرقمي والشمول المالي في الجزائر عدة معوقات تحد من فعاليتها وانتشارهما.
2. **الفرضية الثانية:** يشهد الشمول المالي الرقمي في الجزائر تطورا تدريجيا نتيجة التوسع في استخدام التقنيات والخدمات المالية الرقمية.
3. **الفرضية الثالثة:** يؤدي التحول الرقمي الى تحسين كفاءة الخدمات المالية وزيادة استخدام مختلف فئات المجتمع لها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل فيما يلي:

- إبراز الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية.
- التعرف على واقع التحول الرقمي والشمول المالي في الجزائر وأهم التحديات التي تواجههما.
- المساهمة في إثراء الجانب المعرفي حول موضوع التحول الرقمي والشمول المالي، وتقديم مرجع نظري وتطبيقي يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالواقع المالي الرقمي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز أهمية التحول الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي، حيث تبرز الدور الفعال للتحول الرقمي في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين جودتها، كما تسلط الدراسة الضوء على مساهمة التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة وفعالية الخدمات المالية وتوسيع نطاق الاستفادة منها بين مختلف فئات المجتمع.

كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في محاولة تشخيص واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر، وإبراز العلاقة بين التقنيات الرقمية وتطوير الخدمات المالية، بما يساعد على فهم التحديات والفرص المرتبطة بهذا المجال.

مبررات اختيار الموضوع:

- الاهتمام البالغ بالمجال الرقمي والخوض في مسائل الموضوع تحدياته، أدواته، ميزاته، ولأنه من قضايا العصر الحالي والذي تسعى دول العالم للتوجه إليه ومواكبته.
- الرغبة في الكشف عن المهارات الرقمية في تحسين جودة الخدمات المالية.
- الرغبة في الكشف عن التقنيات الرقمية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية التي تؤدي الى رفع مستوى الشمول المالي.
- الوقوف على واقع التحول الرقمي ومجالات تطبيقه في المؤسسات المالية الجزائرية.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: وذلك من خلال دراسة موضوعي التحول الرقمي والشمول المالي.
- الحدود المكانية: تم أخذ دولة الجزائر كحدود مكانية للموضوع الدراسة.
- الحدود الزمنية: بداية من سنة 2020 حتى عام 2025.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تكامل منهجي متمثل في توظيف المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي باعتبارهما الأنسب لطبيعة الموضوع، وذلك من خلال جمع المعطيات والاحصائيات المرتبطة بالمؤشرات ذات الصلة وتحليل مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالتحول الرقمي والشمول المالي، بهدف إبراز الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة كبيرة في الحصول على بيانات رسمية حديثة ومفصلة حول المؤشرات الرقمية والمالية في الجزائر، خاصة المتعلقة بعام 2025.
- بعض الاحصائيات لم تكن قد صدرت بشكل كامل وقت اعداد الدراسة.
- تعدد المصادر المعتمدة؛ مثل بنك الجزائر، بريد الجزائر، وزارة البريد، البنوك التجارية، ومواقع الاحصاء الوطني؛ تسبب في وجود تباين ملحوظ في بعض الارقام بين مصدر وآخر.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين حيث خصص الفصل الأول للجانب النظري المتعلق بالتحول الرقمي والشمول المالي، حيث يشمل مبحثين، تناول المبحث الأول الإطار النظري للتحول الرقمي والشمول المالي، وذلك من خلال التطرق الى مفهوم التحول الرقمي وخصائصه وأهميته ومجالاته، بالإضافة إلى مفهوم الشمول المالي، أهدافه وأهميته ومتطلباته، أما المبحث الثاني فقد خصص للدراسات السابقة، حيث تم عرض الدراسات العربية والاجنبية، ثم توضيح موقع الدراسة الحالية منها. أما الفصل الثاني فيشمل الجانب التطبيقي للدراسة، وتم تقسيمه إلى مبحثين أيضاً، تناول المبحث الأول توجهات التحول الرقمي في الجزائر من خلال عرض السياسات الداعمة له ومقوماته، إلى جانب السياسات الداعمة للشمول المالي، بينما تناول المبحث الثاني واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر مع التركيز على أهم التحديات والفرص وبعض المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي الرقمي.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يمثل الشمول المالي والتحول الرقمي مفهومي متداخلين يحتلان حالياً صدارة أولويات السياسات التنموية في معظم دول العالم، نظراً لدورهما المحوري في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من مظاهر التخلف السلوكي المجتمعي ، فبينما يسعى الشمول المالي إلى إتاحة الولوج إلى الخدمات المالية الرسمية لجميع فئات المجتمع، يأتي التحول الرقمي كآلية معاصرة لتيسير هذا الولوج وتوسيع نطاقه بتكاليف أقل وكفاءة أعلى، وقد أدى التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة انتشار الهواتف الذكية والإنترنت، إلى ظهور أدوات مالية رقمية مبتكرة تسهل الولوج للخدمات المصرفية والبريدية عبر الهاتف، مما فتح آفاقاً جديدة لتعزيز الشمول المالي، وسنعمل في هذا الفصل على توضيح الإطار المفاهيمي والنظري لهذين المفهومين، من خلال التطرق إلى تعريفاتهما وأبعادهما ومؤشرات قياسهما، تمهيداً لتحليل واقعهما في الجزائر بالفصل الموالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحويل الرقمي والشمول المالي

يعد التحويل الرقمي أحد أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث، حيث يعيد تشكيل طرق تقديم الخدمات المالية وتوصيلها. وفي هذا السياق، برز الشمول المالي كركيزة أساسية للتنمية المستدامة، إذ يهدف إلى إدماج جميع فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي. ويمثل التقاطع بين التحويل الرقمي والشمول المالي فرصة استراتيجية لتجاوز الحواجز التقليدية مثل البعد الجغرافي والتكلفة العالية، من خلال التقنيات الحديثة كالتطبيقات المالية والهواتف الذكية وهو ما سيتم التطرق اليه ضمن هذا الإطار.

المطلب الأول: عموميات حول التحويل الرقمي

يشكل التحويل الرقمي نقلة نوعية تتجاوز مجرد أتمتة العمليات، ليشمل إعادة هيكلة شاملة للعقليات والثقافات والبنى التحتية في مختلف القطاعات، ويعتمد هذا التحويل على دمج التقنيات الرقمية في كل الأنشطة، مما يحدث تغييراً جذرياً في طريقة تقديم الخدمات وخلق القيمة، وفي عصر الثورة الصناعية الرابعة، لم يعد التحويل الرقمي رفاهية بل ضرورة حتمية للمؤسسات والدول للحفاظ على تنافسيتها واستجابتها للتحديات المعاصرة.

الفرع الأول: مفهوم التحويل الرقمي وخصائصه

أولاً: مفهوم التحويل الرقمي

يمكن تعريف التحويل الرقمي على أنه عملية تحسين سير العمليات القائمة من خلال التكنولوجيا الرقمية والاستخدام الأمثل للبيانات وإعادة هندستها وتحليلها من أجل اتخاذ القرارات المرتبطة بتغيرات أساسية في سلوك الفرد والمؤسسة الحكومية بفعل التكنولوجيا¹. ويعرف كذلك بأنه عملية إعادة تصميم شاملة للأنشطة والعمليات والاستراتيجيات المؤسسية بالاعتماد على التقنيات الرقمية الحديثة من أجل تحسين الأداء ورفع الكفاءة وإضافة قيمة مضافة للمستفيدين، سواء أكانوا عملاء أو مواطنين أو مستخدمين، على الرغم من أن التعريف يبدو بسيطاً في صياغته إلا أنه يتضمن في جوهره جوانب تقنية وتنظيمية وثقافية معقدة تتكامل مع بعضها البعض لتشكل ما نسميه التحويل الرقمي².

كما يعرف بأنه: الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تغيير جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل. كذلك يعبر التحويل الرقمي عن صيغة تنفيذ المهام والاعمال المتشابهة المنظمة الفعلية باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الإلكترونية التي يشاع استخدامها من قبل جميع الاطراف ذات العلاقة بأنشطة المنظمة، ويساند فاعلية استخدام الوسائل التكنولوجية مجموعة من البرمجيات والمعدات الالكترونية فضلاً عن وسائل الاتصال بالشبكات المحلية والعالمية وما يتفرع عنها من وسائل دون ارتباط العمليات التنظيمية بمكان او زمان محددين³.

¹ تكيالين فوزية، مساهمة التحويل الرقمي في تدعيم الشمول المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2024/2025، ص 13.

² عبد الله موسى محمد السلحوت (2025)، التحويل الرقمي بين امكانيات الذكاء الاصطناعي وتحديات الأمن السيبراني، دار اليزوري للنشر والتوزيع، ص 21.

³ - ربيعي عبد الكريم، دور التحويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة سعيدة دكتور مولاي الطاهر، تخصص مالية، 2024/2011، ص 7.

وبالتالي التحول الرقمي يشير إلى عملية تحويل الخدمات الأساسية لكافة المؤسسات والقطاعات المختلفة بالدولة لخدمة الأفراد من شكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الذكي بالاعتماد على التقنيات الحديثة والمتطورة.¹

ثانياً: خصائص التحول الرقمي:

- للتحول الرقمي مجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:²
- التفاعلية: حيث يتبادل القائم بالاتصال والمتلقي الأدوار، وتكون ممارسة الاتصال ثنائية وتبادلية، وليست في اتجاه أحادي بل بين طرفين وعن بعد وبتكلفة منخفضة مع سهولة الحفظ والاسترجاع.
 - اللاتزامنية: وتعني إمكانية التفاعل مع العملية الاتصالية في الوقت الذي يناسب الفرد، سواء كان مستقبل أو مرسل؛
 - المشاركة والانتشار: يسمح التحول الرقمي لكل شخص يمتلك وسائل بسيطة أن يكون ناشراً لرسائله ويشاركها مع الآخرين
 - الذكاء: تتسم الشبكات الرقمية بقدر عالي جداً من الذكاء، حيث يمكن أن يصمم النظام الرقمي لكي يراقب تغير أوضاع القنوات الاتصالية بصفة مستمرة ويصحح مسارها.
 - كما أنه يتميز بـ:³
 - تقليص الوقت: تجعل التكنولوجيا جميع الأماكن الإلكترونية متجاورة، مما يقلل من الزمن اللازم للوصول إلى المعلومات وتنفيذ العمليات؛
 - قابلية التوصيل: تتميز هذه التكنولوجيا بإمكانية الربط بين مختلف الأجهزة، بغض النظر عن الشركة المصنعة أو الدولة المنتجة، مما يعزز تكامل الأنظمة.
 - الشبوع والانتشار: تمتلك الرقمنة القدرة على التوسع لتشمل مساحات غير محدودة من العالم، مما يجعلها أكثر قوة وفعالية بفضل انتشارها المنهجي والمرن.
- إلى جانب ذلك يجعل التحول الرقمي العمليات أكثر مرونة وتصبح إدارة جميع أقسام المؤسسة مهمة أسهل وأكثر سهولة، وسيوفر تنظيمًا وانسيابية أعلى مما يزيد من المركز التنافسي للوحدة الاقتصادية، كما يرفع من قدرة المؤسسات على جمع وتحليل البيانات من كافة تفاعلات العملاء والمصادر، وتنسيقها بشكل قابل للتنفيذ لتحسين تجارب العملاء.⁴

ثالثاً: أشكال التحول الرقمي

للتحول الرقمي أشكال ودرجات متعددة، وتختلف المؤسسات فيما بينها بطريقة ودرجة التحول حسب طبيعة نشاطها ونوع التقنية التي تحتاجها. إلا أن بعض التقنيات التي صنفها الأكثر انتشاراً هي:⁵

¹ - محمد حسن مندورة ، اثر التحول الرقمي في معاملات المؤسسات العامة على تحسين الخدمات المؤسساتية في سوريا، الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير سوريا 2021، ص12.

² زينب بلخير وآمال بوسينة، حاضنة الأعمال التقنية في الجزائر بين الواقع وتحديات التحول الرقمي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 6 العدد 1، الصفحات 668-684، جوان 2023 ص674.

³ شراك فاطمة الزهراء، دور التحول الرقمي في تحسين اداء الإدارة الجزائرية: دراسة ميدانية بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة في طب النساء والتوليد سليمان عميرات بالمسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية تخصص ادارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2024-2025 ص22.

⁴ ليث ماليك راضي خيقاني، ميثم ماليك راضي خيقاني، وكرار عبد الإله عزيز، دور التحول الرقمي لنماذج الأعمال في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات في العراق، وقائع المؤتمر العلمي السابع بعنوان: تكامل العلوم الادارية والاقتصادية في ظل تحول التحول الرقمي في نماذج الاعمال وتحديات الابتكار، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 20، عدد خاص، (18 نيسان 2024) ص (742).

⁵ عبير القصبى، التحول الرقمي للمنظمات غير الربحية فرص وتحديات، مقال الكتروني منشور 10/07/2018 على موقع <https://2u.pw/vS23bV> تاريخ الاطلاع 2025/01/25.

- تطبيقات الهواتف الذكية: وهي أكثر التقنيات حضوراً واستعمالاً في الوقت الحالي حيث تستطيع المؤسسات إنشاء تطبيقاتها الخاص لإدارة أنشطتها وتسهيل خدماتها لكل من الأعضاء والمستفيدين.
- الحوسبة السحابية: وهي كل المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوفرة تحت الطلب عبر الشبكة والتي تتيح عدداً من الخدمات الحاسوبية المتكاملة، وتشمل هذه الخدمات توفير مساحة لتخزين البيانات وإجراء النسخ الاحتياطي والمزمنة الذاتية، بالإضافة إلى قدرات معالجة برمجية وجولة للمهام وإدارة للبريد الإلكتروني والطباعة والاطلاع عن بعد
- أنترنت الأشياء: هي مجموعة من الأجهزة سواء أكانت إلكترونية أو أجهزة كمبيوتر أو غيرها من أجهزة الاتصال والاستشعار، حيث تشكل شبكة تستطيع من خلالها الاتصال وتبادل فيما بينها.
- الذكاء الاصطناعي: تقوم هذه الأنظمة على استيعاب البيئة المتواجدة فيها وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها، كما تقوم محاكاة السلوك البشري والقدرات الذهنية للإنسان.
- كما أن التحول الرقمي بشكل عام يتم على ثلاثة مستويات هي¹:
- تحويل عمليات الأعمال: حيث تعتمد المؤسسة على التكنولوجيا لتحديث عملياتها الداخلية وتحسين الكفاءة، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف، تسريع العمل، ورفع جودة الخدمات مع تعزيز إنتاجية الموظفين؛
- تحويل نموذج الأعمال: أي تغيير الطريقة التقليدية التي تعمل بها الصناعة في الشركة؛
- التحول في مجال الأعمال: استخدام تقنيته جديده تساعد على تنويع عروضها وتقديم شبكه اوسع من الخدمات.
- التحول الثقافي التنظيمي: بمعنى نشر ثقافة التحول وتدريب القوى العاملة ودعمها.

رابعاً: أهمية التحول الرقمي

- يمكن للتحول أن يحقق للمؤسسة العديد من الفوائد، فمن خلال دمج التقنيات المتطورة تستطيع الشركة تحسين العمليات الداخلية وتقليل تكلفة العمالة نتيجة تقليل المعدات والاعتماد على الحوسبة السحابية، كما يتيح تجربة أفضل للعملاء لكونه يسمح بالحصول على مزيد من الخيارات مما يزيد من رضا العملاء فمثلاً اعتماد تقنية الاستشعار الذكي لتتبع الطلبات وتنفيذها بسرعة².
- كما أنه يساهم في³:
- تحفيز العملية الإنتاجية لنشاط المؤسسات في مختلف القطاعات.
 - تحقيق اقتصاد جديد أساسه التدفق السريع للمعلومات والاستجابة الأسرع للتغيرات غير المتوقعة.
 - السماح للمؤسسات بالحصول على المعلومات اللازمة لسير عملها من جهة أخرى.
 - جعل العالم قرية صغيرة وتمكين الانتقال من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي.
 - التعبير عن تطور الدول فتطور التكنولوجيا الرقمية في دولة.
- تسريع عملية الابتكار وتسهيل معالجة كميات كبيرة من البيانات في وقت وجيز وبأقل التكاليف مما يسمح بتقديم منتجات وخدمات جديدة.
- أيضاً يمكن للتحول الرقمي¹:

¹ مبروكة كريم محمد، الإطار المفاهيم لمصطلح التحول الرقمي، مجلة البحث في العلوم الانسانية والمعرفية المجلد 1 العدد

7، السنة الاولى، اكتوبر 2020 ص ص 250-251.

² مبروكة كريم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 245.

³ تكيالين فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

- توفير المال الوقت والجهد على جميع الاطراف المتعاملة الكترونيا.
- اتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات متنوعة مثل التشغيل وصيانة البنية التحتية وامن المعلومات وادخال البيانات.
- ايجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات.
- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد.
- الغاء العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة او التقليل منه قدر الامكان ما يؤدي الى الحد من العلاقات الشخصية والنفوذ في انهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء.

المطلب الثاني: أسس التحول الرقمي (الدوافع والمتطلبات والمؤشرات)

ترتبت دوافع التحول الرقمي ومتطلباته على مجموعة من المتغيرات المتسارعة، أبرزها الثورة التكنولوجية، وانتشار الإنترنت والهواتف الذكية، إلى جانب أزمات عالمية كجائحة كورونا التي فضحت قصور الأنظمة التقليدية. وتتمثل أبرز الدوافع في تحسين جودة الخدمات، وخفض التكاليف، ورفع الكفاءة، ومواكبة متطلبات العصر الرقمي. في المقابل، لا يمكن تحقيق هذه الأهداف دون توفير متطلبات أساسية، تشمل بنية تحتية متينة، وكوادر بشرية مؤهلة، وتشريعات داعمة. كما تظل الإرادة السياسية والإدارية شرطاً حاسماً لنجاح واستدامة هذا التحول.

أولاً: دوافع التحول الرقمي:

- شهدت الحياة اليومية والمدنية في عالمنا المعاصر تحولات جذرية أثبتت أن تكنولوجيا المعلومات والتحول نحو الوسائل الرقمية لم يعد ترفاً، بل ضرورة لا تستغني عنها المؤسسات والأفراد على حد سواء. وقد لاقى هذه التقنيات انتشاراً هائلاً يعود إلى مجموعة من الدوافع والعوامل التي أسهمت في تسريع وتيرة هذا التحول الرقمي، ومن أبرزها:²
- ما يخص في زيادة الإنتاجية: ويتضح ذلك من خلال ظهور ما يعرف بأتمته المكاتب (Office Automations) وذلك بهدف زيادة فاعلية التواصل بين موظفي المكاتب وبين مراكز الإدارة والفروع من حيث سرعة إنتاج الوثائق وتبادلها وتسهيل وضبط عمليات حفظ السجلات واستخراج الكشف وعمل التقارير
- النمو المتسارع الذي يشهده قطاع الخدمات المالية بسبب تطور تقنيات مثل الإنترنت، الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، إلى جانب تغير تفضيلات العملاء حيث اعتاد المستهلكون على تجربتهم في الساحات الرقمية الأخرى مثل Google و Amazon و Facebook و Apple وغيرها، وبالتالي هم يتوقعون الآن تجربة رقمية مرضية وخدمات مجانية، شخصية وسهلة الاستخدام.³

¹ لخضر بن سعيد، اتجاهات التحول الرقمي في الجزائر ومساهمته في استدامة التنمية، مجلة آفاق علم الإدارة والاقتصاد، المجلد 6 العدد 1، الصفحات 314-330، جوان 2022، ص 316.

² غزال ابتسام ومرغني اميرة، التحول الرقمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي- دراسة ميدانية بالمديرية الجهوية للخطوط الجوية الجزائرية، ورقة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص ادارة اعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022-2023، ص 10.

³ موسى بلاغيث، بوبكر بوزيدي، ومحي محمد، أثر عملية التحول الرقمي على طبيعة الخدمات المالية الرقمية في الجزائر والدفع بها الى اقتصاد رقمي، الملتقى الدولي الافتراضي الاول حول: التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي الرقمي في ظل ازمة كورونا، الجزائر العاصمة، 28-29 سبتمبر 2022 ص 8.

كما قامت شركة "ديلويت" بتحديد أهم متطلبات التحول الرقمي انطلاقاً من مقابلات أجرتها مع هيئات حكومية مختلفة عبر العالم، وهي¹:

- متطلبات العملاء والمواطنين.
- توجيهات الحكومة: تعتمد الحكومات على منهج التخطيط من القمة إلى القاعدة لاتخاذ قرارا، وهذا ما يساعدها على تسريع وتيرة تنفيذ برامج التحول الرقمي.
- التكاليف والضغوطات المفروضة على الميزانية: بعد تدهورت أسعار البترول، تلجأ غالبية الدول الغنية بالبترول إلى مواجهة التراجع الكبير في حجم إيراداتها ب تخفيض حجم إنفاقها على الأصول والعمليات الحكومية، لذا تعتبر التدابير المتخذة لتوفير التكاليف من أهم دوافع التحول الرقمي.

ثانياً: أبعاد التحول الرقمي:

تتضمن أي محاولة للتحول الرقمي أربعة عناصر أساسية هي² :

1. تغيير الإدارة: حيث يركز على العنصر البشري من حيث سلوكيات العاملين ومواقف اصحاب المصلحة، ويتطلب اتباع نهج شامل يعتمد على الشفافية والشمول، مما يساعد المؤسسة على التكيف بسرعة وإيجاد حلول مبتكرة وتحسين السياسات والعمليات.
2. احتياجات النظام البيئي: تقوم المؤسسة ضمن شبكة مترابطة تضم الموظفين والشركاء والعملاء وغيرهم، حيث يعتمد كل طرف على الآخر، واي ضعف في أحد المكونات قد يؤثر سلباً على اداء النظام ككل ونمو المؤسسة.
3. العمليات: التحول يعني تغيير جذري يتطلب مراجعة مستمرة للعمليات وتبسيطها، مع الانتباه للعمليات الصغيرة المتداخلة لتجنب التعقيد وبطء العمل وضمان تحقيق كفاءة اعلى في الاداء.
4. الصوامع: تتعلق بإزالة الحواجز بين الاقسام ضروري لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة، حيث يساهم ذلك في خلق بيئة عمل مرنة تدعم التعلم المستمر وتنوع المهارات وتحفز الابتكار خلال فترات التحول الرقمي.

وهناك من يشير إليها بطريقة أخرى وذلك كما يلي:³

- عملية التحول: تتعلق بإدخال التكنولوجيا على نشاطات المؤسسة والتحول من الاعتماد على الوسائل التقليدية إلى وسائل وتقنيات حديثة تضمن السير الحسن لمختلف العمليات.
- تحويل نموذج العمل: وذلك من خلال إعداد نماذج عمل مرنة تتناسب والتغيرات التي يشهدها العالم خاصة في مجال التكنولوجيا.

¹ عمار زيدان، التحول الرقمي كركيزة لعصرنة قطاع التعليم العالي في الدول العربية (الجزائر نموذجاً)، الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات، جامعة غرداية، 08-09 نوفمبر 2023، ص 5.

² امقران خولة، بوتلجة صليحة ، دور التحول الرقمي في تعزيز مستوى الشمول المالي دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2022-2023، ص 12.

³ شيماء الطيب وعثمان عثمانية، متطلبات التحول الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاسنتكمال نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، جامعة الشهيد العربي التبسي، تبسة، 2022-2023، ص 41.

- تحول المجال: يقصد به امتلاك المؤسسة للقدرات سواء الآلية أو التنظيمية لضم أو إدماج أو الشراكة مع مؤسسة أخرى، أو من خلال إنتاج منتج جديد أو تقديم خدمة جديدة وتحويل مجالها الجديد.
- التحول الثقافي والتنظيمي: استمرارية المؤسسة بالتغيير على مستوى الهيكل التنظيمي، ونشر الثقافة داخل المؤسسة بسبب الرغبة في تحقيق التحول الرقمي ينتج عنه تكاليف باهظة لكن يساهم في تحقيق عوائد أكبر لها.

ثالثاً: متطلبات التحول الرقمي

لنجاح تجربة التحول الرقمي والذي يعتبر مشروعا هناك مجموعة من المتطلبات الواجب توفرها والتي تتمثل في:¹

- تصميم الاستراتيجيات وخطط التأسيس: يجب وضع خطط واضحة لتطبيق الادارة الالكترونية من خلال تشكيل لجان مختصة ومتابعة التنفيذ، كما يمكن الاستعانة بجهات استشارية لتحديد المعايير وتنظيم المعلومات بين مختلف الجهات، وهذا يساعد على بناء رؤية شاملة تضمن نجاح المشروع وتكامله.
- القيادة والدعم الإداري: تعد القيادة عاملا حاسما في نجاح المشروع من خلال توفير بيئة مناسبة، كما تساهم المتابعة والتغذية الراجعة في تحسين الاداء وضمان تحقيق الأهداف، اضافة الى ان دعم الادارة العليا يعزز تبني التكنولوجيا داخل المؤسسة.
- الهيكل التنظيمي: لم يعد الهيكل التقليدي مناسباً مع تطور التكنولوجيا والاعمال الالكترونية، حيث اصبحت الهياكل الحديثة مثل الشبكات والمصفوفات أكثر مرونة وفعالية، وهو ما يتطلب تعديل الاجراءات والتنظيم بما يتماشى مع التحول الرقمي.
- تعليم وتدريب العاملين وتهيئة المتعاملين: يتطلب التحول الالكتروني تطوير مهارات العاملين من خلال التدريب المستمر كما يجب نشر الوعي بين افراد المجتمع للتكيف مع الخدمات الالكترونية، وذلك لضمان استخدام فعال ولسل للتقنيات الحديثة.
- النظم التشريعية: يستلزم تطبيق الادارة الالكترونية وجود قوانين حديثة تدعم هذا التحول، حيث ان القوانين التقليدية لا تتناسب مع البيئة الرقمية الجديدة لذلك يجب تحديث التشريعات لضمان المصادقية وحماية المعاملات الالكترونية.
- الاحتياجات البشرية: يمثل العنصر البشري اساس نجاح الادارة الالكترونية وتطورها، حيث يشمل ذلك الخبراء والمبرمجين والمديرين وجميع العاملين في المجال. ويساهم الاستثمار في الكفاءات البشرية في تحقيق اهداف المؤسسة.
- الاحتياجات التقنية: تتطلب الادارة الالكترونية بنية تحتية قوية تشمل الاتصالات والانظمة الرقمية، كما تشمل الحواسيب والبرمجيات وقواعد البيانات والخدمات الالكترونية وهذا يضمن تقديم خدمات فعالة وقادرة على استيعاب حجم العمل الكبير.
- الاحتياجات الأمنية: يعد امن المعلومات من اهم متطلبات العمل الالكتروني وحمايته من الاختراق. حيث يتم استخدام وسائل مثل كلمات المرور والتوقيع الالكتروني والانظمة الامنية. كما يجب سن قوانين تحمي البيانات وتمنع الجرائم الالكترونية.
- إلى جانب ذلك يتطلب الأمر نشر ثقافة التحول الرقمي غرس ثقافة التغيير داخل المؤسسة من خلال توحيد جهود جميع الافراد وتحفيزهم على تبني التقنيات الحديثة، وهي عملية تحتاج وقتاً وجهداً مستمراً لبناء بيئة رقمية فعالة. كما يشمل ذلك تصميم برامج ومقررات الكترونية تدعم التعلم عن بعد،

¹ طلق عوض الله السواط وياسر ساير الحربي، أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي حالة دراسية لهيئة أعضاء التدريس بجامعة الملك عبد العزيز، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 43، الصفحات 647-686، ماي 2022، ص ص 657-658.

من خلال توفير منصات تعليمية ووسائط رقمية ومحتوى إلكتروني متكامل، مما يساهم في تحسين العملية التعليمية وتسهيل الوصول إلى المعرفة¹.

رابعاً: مؤشرات التحول الرقمي

من أجل تحليل وضعية ومكانة أي بلد في المجال الاقتصاد الرقمي، قامت اللجان الفنية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ببلورة متواصلة لمؤشرات مشتركة تمكنهم من معرفة مدى الفجوة الرقمية في كل المجالات وتساعد مختلف الدول على وضع الاستراتيجيات المناسبة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونجد من أهم هذه المؤشرات:

1. مؤشر التنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDE):

يتألف مؤشر التنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ثلاثة مضامين أساسية تمثل أبعاداً متكاملة للتحول الرقمي. أولها مضمون "الوصول" (Access)، الذي يشمل البنية التحتية للشبكات، ونسبة تغطية الإنترنت عريض النطاق، وتوافر الأجهزة الرقمية بتكلفة معقولة. أما المضمون الثاني فهو "الاستخدام" (Use)، وهو يقيس حركة الإنترنت الفعلية، ونسبة مستخدمي الإنترنت من الأفراد والأسر، وحجم الخدمات الرقمية المتداولة. وأخيراً يأتي مضمون "المهارات" (Skills)، الذي يركز على كفاءات السكان الرقمية الأساسية، من إلمام بالبرمجيات إلى الأمن السيبراني والقدرة على التعامل مع البيانات².

الجدول رقم (1-1) مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IDE

المحور	المؤشرات
النفوذ إلى تكنولوجيا المعلومات (40%) والاتصالات	- عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الثابت لكل 122 نسمة. - عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الخليوي لكل 122 نسمة. - عرض النطاق الترددي الدولي للإنترنت (بثانية/ثانية) لكل مستعمل إنترنت. - النسبة المئوية لعدد الأسر التي لديها حاسوب. - النسبة المئوية للأسر التي تتمتع بالنفوذ إلى الإنترنت.
استعمال تكنولوجيا المعلومات (40%) والاتصالات	- النسبة المئوية لعدد الأفراد الذين يستعملون الإنترنت. - عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (السلبي) الثابت لكل 122 نسمة. - عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض اللاسلكي لكل 122 نسمة.
المهارات في تكنولوجيا المعلومات (20%) والاتصالات	- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين. - المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية. - المعدل الإجمالي للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي (المرحلة بعد الثانوية).

المصدر: رديف مصطفى، غفار فيصل، بن عيادة محمد سمير، التحول الرقمي كآلية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، منار الشرق للدراسات والنشر، المجلد 1، العدد 5، 2021 ص، 292.

2. مؤشر الجاهزية الشبكية: (NRI) (Index Readiness Network)

¹ أميرة أحمد محمد عبد العزيز ومحمود سامح أحمد أحمد، العلاقة بين تطبيق متطلبات التحول الرقمي وجودة التعليم الإلكتروني: دراسة ميدانية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 44، العدد 2، الصفحات 143-162، أبريل 2024 ص 147.

² ربيعي عبد الكريم، دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر 2011/2024، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، تخصص: مالية 2025/2024، ص 21.

يقيس مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي قدرة الدول على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التنافسية والرفاهية، ويعتمد على أربعة مضامين رئيسية متكاملة. أولها مضمون "التكنولوجيا" ويشمل البنية التحتية الرقمية والابتكار التكنولوجي، ثم مضمون "الأفراد" الذي يقيم مهارات السكان واستعدادهم لاستخدام التكنولوجيا. أما المضمون الثالث فهو "الحكومة" ويركز على دور الحكومات في وضع البيئة التنظيمية الداعمة وتقديم الخدمات الإلكترونية، وأخيراً يأتي مضمون "الأثر" الذي يقيس النتائج الاقتصادية والاجتماعية الفعلية للتحول الرقمي على التنمية المستدامة.¹

الجدول رقم (1-2): مؤشر الجاهزية الشبكية.

المحاور الرئيسية	الفئات الفرعية
البنية التكنولوجية	- البنية السياسية والتنظيمية (9 مؤشرات) - بنية الأعمال والابتكار (9 مؤشرات)
الجاهزية الرقمية	- البنية التحتية (4 مؤشرات) - القدرة على تحمل التكاليف (3 مؤشرات)
الاستخدام	- الاستخدام الفردي (7 مؤشرات) - استخدام مؤسسات الأعمال (6 مؤشرات)
الأثر	- الأثر الاقتصادي (4 مؤشرات) - الأثر الاجتماعي (4 مؤشرات)

المصدر: خيرة شاوشي، زهرة خلوف، التحول الرقمي في الجزائر، مجلة المحاسبة التدقيق و المالية، المجلد 5، العدد 1، (2023) ص 23.

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي اكتسبت أهمية كبيرة خاصة بعد الازمات المالية العالمية مثل أزمة 2008 وازمة الديون الأوروبية، في ظل تعقد النظام المالي وتطور التكنولوجيا، وقد أدت هذه التغيرات إلى زيادة المخاطر المالية وتحديات الأفراد والمجتمعات، مما دفع المؤسسات الدولية والبنوك المركزية للاهتمام بهذا المفهوم، لكونه يعتبر أداة أساسية لدعم التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة وتعزيز الاستقرار المالي.

الفرع الأول: مفهوم ونشأة الشمول المالي

أولاً: مفهوم الشمول المالي

أصبح الشمول المالي من المصطلحات الأكثر انتشاراً في الفترة الأخيرة، حيث أصبح موضوعاً مهماً في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الاقتصادية والمالية على المستويين الإقليمي والدولي. ويرتبط الشمول المالي بتحسين مستوى معيشة الفئات ذات الدخل المحدود، ومساعدتهم على الخروج من دائرة الفقر، إضافة إلى دوره في الحد من البطالة. كما أن تحسين مؤشرات الشمول المالي بات عنصراً

¹ Abroon Qazi، **Prioritizing, factors influencing global network readiness index with bayesian belief networks**، Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity 11(2025) p(2)

أساسيا في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، لما له من أثر في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي¹.

عفت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الشمول المالي بأنه الحالة التي يتم فيها تمكين جميع البالغين في سن العمل من الوصول إلى خدمات الإقراض والادخار والدفع والتأمين التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية. ويقصد بالإنفاذ المالي الفعّال تقديم الخدمات المالية للعملاء بطريقة مريحة وميسورة، مع ضمان استدامة المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات، بما يسمح بإتاحة الخدمات المالية للفئات المستبعدة والمحرومة منها بدلاً من اللجوء إلى الخيارات غير الرسمية².

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وشبكة التثقيف المالي الشمول المالي بأنه عملية تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، في وقت وسعر مناسبين وبشكل كافٍ، مع توسيع استخدام هذه المنتجات من قبل مختلف شرائح المجتمع، وذلك من خلال اعتماد أساليب مبتكرة في التثقيف المالي بهدف دعم الرفاه المالي وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي³.

وعرف بنك الجزائر الشمول المالي بأنه تمكين مختلف فئات المجتمع، أفراداً ومؤسسات، ولا سيما الفئات المهمشة، من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها عبر القنوات الرسمية، بما يشمل الحسابات المصرفية والادخار، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان. كما يشمل تطوير خدمات مالية مبتكرة وأكثر ملاءمة وبأسعار عادلة وتنافسية، إلى جانب حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيع الأفراد على إدارة مواردهم المالية ومدخراتهم بطريقة رشيدة، بما يقلل من اعتمادهم على القنوات غير الرسمية⁴.

إذا يمكن تعريف الشمول المالي على أنه مدى قدرة الأفراد، ولا سيما الفئات ذات الدخل المحدود والمهمشة مالياً، على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها بانتظام، مثل الادخار والإقراض والدفع والتأمين، بتكلفة مناسبة وبطريقة آمنة وسهلة، بما يساهم في تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة ودعم التنمية المستدامة.

ثانياً: نشأة الشمول المالي

يعود ظهور مفهوم الشمول المالي إلى جذور القروض الصغيرة أو الائتمان الأصغر، حيث ظهر مصطلح القروض الصغيرة لأول مرة عام 1976، عندما منح محمد يونس قروضاً بقيمة 27 دولار لمجموعة من النساء العاملات في مصنع صغير للملابس في بنغلاديش. وبعد ذلك شهد الائتمان الأصغر انتشاراً واسعاً في معظم دول العالم، ومع مرور الوقت توسّع مفهومه ليظهر بشكل جديد عرف بالتمويل الأصغر، ثم تطوّر تدريجياً ليصبح مفهوم الشمول المالي بصيغته الحالية⁵.

¹ غسان أبو موسى، ورقة عمل حول: تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، يناير 2018، ص 05.

² يسر برنيه وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 03.

³ محسن إبراهيم أحمد، دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، إقليم كردستان، العراق، 2023، ص 110.

⁴ بولمرج وحيدة، المنتجات البنكية السلمية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2022/2023، ص 30.

⁵ المرجع السابق، ص 04.

وسيتم من خلال الجدول الموالي عرض أهم المحطات التي مر بها استخدام مصطلح الشمول المالي:¹

السنة	أهم الملامح والسمات
1993	ظهور مصطلح الشمول المالي لأول مرة في دراسة " ليشون وثرفت " عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية.
1999	استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة.
2008	- ازدياد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ; حيث التزمت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي، من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. - حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة بتكلفة منخفضة. - تبني مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. - اعتبار البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع الفئات إليها ركيزة أمن أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك - إنشاء مؤشر عالمي يعرف بالاشتمال المالي العالي (findex global) لأكثر من 140 دولة حول العالم. - تم إنشاء تحالف من أجل الشمول المالي (A F L)
2013	- إطلاق مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. - إطلاق العديد من المؤسسات العالية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (c -GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (I F C) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

المصدر: بالحشاني نور وصال وكانوري سارة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2019-2021)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس مهني تخصص محاسبة ومالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2024/2023. ص 8

الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي وأهدافه

أولاً: أهمية الشمول المالي

يعد الشمول المالي أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في الدولة، وذلك لأن الوضع الاقتصادي لا يمكن أن يتحسن في ظل استبعاد عدد كبير من الأفراد والمؤسسات من القطاع المالي الرسمي. فإدماج هذه الفئات في النظام المالي يساهم في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، ويعزز فعالية النشاط الاقتصادي.²

كما يساهم الشمول المالي في دفع المؤسسات المالية إلى تطوير منتجاتها وزيادة المنافسة فيما بينها، بما يؤدي إلى تقديم خدمات مالية أكثر ملاءمة وأسعاراً أقل، مع مراعاة مصالح المستهلكين. ويولي

¹ بالحشاني نور وصال وكانوري سارة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2019-2021)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس مهني تخصص محاسبة ومالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2024/2023. ص 8.

² الشمول المالي، النشرة التعريفية، الموقع الإلكتروني: <https://www.theubeg.com/media/fnllghgk/financial-inclusion-ar-2.pdf> تاريخ الاطلاع 2026/01/27 الساعة 18:17.

الشمول المالي اهتماما خاصا لمختلف شرائح المجتمع، ولا سيما الفئات المهمشة التي لا تجد منتجات مالية رسمية تتناسب مع احتياجاتها، مثل الفقراء ومحدودي الدخل، والنساء، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، إضافة إلى الشباب وغيرهم.¹

كذلك يؤثر الشمول المالي في الجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بالفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، مع إيلاء عناية خاصة للمرأة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ويسهم الشمول المالي في توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبتكلفة منخفضة، مثل خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، مما يسهل اندماج مختلف فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي.²

ولقد أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الإشرافية، وعلى رأسها المصارف المركزية، لما له من دور في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية، من خلال تنويع المنتجات المالية وتحسين جودتها لجذب أكبر عدد من العملاء وزيادة حجم المعاملات المالية، كما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة، من خلال تمكين الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم، الأمر الذي يعزز النشاط الاقتصادي ويرفع مستويات الإنتاج والتشغيل، وتشير الدراسات إلى أن الشمول المالي يرتبط بشكل وثيق بتخفيف الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل، فضلا عن دوره في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي طويل الأمد.³

ثانيا: أهداف الشمول المالي

يقوم مفهوم الشمول المالي على تسهيل وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من الاستفادة منها، من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل فعال، إضافة إلى تمكينهم من الحصول على التسهيلات الائتمانية وخدمات التأمين ضد المخاطر والحوادث غير المتوقعة.⁴ وقد أصبح الشمول المالي من أهم القضايا المالية والاقتصادية في العصر المعاصر، وقد تم إدراجه كجزء من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030، إذ تم التعرف على الشمول المالي كأداة محورية لتحقيق العديد من هذه الأهداف، وبخاصة تلك المتعلقة بالفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وتعزيز العدالة والمساواة في الفرص.⁵

ومن بين الأهداف المرجوة من تنمية الشمول المالي في كل بلد ما يلي:⁶

- تمكين الوصول إلى الخدمات المالية: وذلك بتسهيل حصول جميع فئات المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، مثل الادخار والائتمان والدفع والتحويل والتأمين، بتكلفة معقولة وبطريقة يسهل استخدامها.

¹ المرجع نفسه.

² يسمينه قاسي وتوفيق مزيان، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد: 05، العدد: 01، الصفحات 597-608، ماي 2022، ص ص. 597-608.

³ Financial Inclusion: What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn? Author: Mr. Adolfo Baraja, Thorsten Beck, Mohammed Belhaj, and Samy Ben Naceur. Available online on: <https://www.elibrary.imf.org>.

⁴ د محمد أبو نار، الشمول المالي نحو تحقيق التنمية المستدامة "1"، تم الاطلاع يوم: 2026/01/28

. <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg>

⁵ بولمرج وحيدة، مرجع سابق، ص 11.

⁶ Financial Inclusion Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity. Available online on: <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>

- دعم النمو الاقتصادي: عن طريق تعزيز قدرة الأفراد والشركات على الاستثمار والإنتاج من خلال الوصول إلى التمويل، مما يساهم في تنشيط النشاط الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل.
- الحد من الفقر وعدم المساواة: بالمساعدة في تحسين مستوى المعيشة للفئات المهمشة ومحدودي الدخل، وتقليل الفجوة في فرص الوصول إلى الخدمات والفرص الاقتصادية.
- تمكين ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة: عبر تيسير حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على التمويل والخدمات المالية الضرورية للنمو والتوسع.
- تعزيز الاستقرار المالي: وذلك بتوسيع قاعدة المشتركين في النظام المالي الرسمي، مما يقوي القطاع المالي ويزيد من مرونته في مواجهة الصدمات الاقتصادية.¹
- رفع مستوى الثقافة المالية: عبر نشر الوعي المالي بين المواطنين لتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة وإدارة مواردهم بفعالية.
- تمكين الفئات الاجتماعية الضعيفة: دعم الفئات الأكثر احتياجاً مثل النساء وسكان المناطق الريفية والشباب، وتسهيل مشاركتهم في النشاط الاقتصادي.

الفرع الثالث: أبعاد الشمول المالي

قامت مؤسسة التحالف الدولي من أجل الشمول المالي بالشراسة مع الرابطة العالمية للشمول المالي بإطلاق مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد الدولية لقياس الشمول المالي، تهدف إلى تقديم إطار مرن يمكن تطبيقه في جميع الدول بحيث يعكس احتياجات كل بلد وفي الوقت نفسه يسمح بإجراء مقارنات دولية بين مستويات الشمول المالي. وقد تم تصميم هذا الإطار بواسطة صانعي السياسات حتى يكون شاملاً ومرناً وملبياً لخصوصيات السياقات الوطنية، مع التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية لقياس الشمول المالي، وهي:²

1. سهولة الوصول للخدمات المالية: يشير هذا البعد إلى قدرة المؤسسات المالية الرسمية على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية، مع تحديد العقبات التي قد يواجهها العميل عند سعيه للحصول على هذه الخدمات. فمثلاً عند الرغبة في فتح واستخدام حساب مصرفي، قد تؤثر تكلفة القرب الجغرافي من المؤسسة المالية على إمكانية الحصول على الخدمة، حيث يمكن أن يكون عاملاً إيجابياً عندما تكون المؤسسة قريبة، أو سلبياً عندما تبعد عن مكان إقامة العميل، مما يعيق الوصول إليها.
2. الاستخدام الفعال للخدمات المالية: يشير بعد الاستخدام في قياس الشمول المالي إلى الطريقة التي يستخدم بها العملاء والخدمات والمنتجات المالية المقدمة لهم، ومدى استفادتهم الفعلية منها. ويُعنى هذا البعد بقياس مدى استخدام الأفراد لهذه الخدمات، وليس فقط إمكانية الوصول إليها، وذلك لتقييم مدى تفعيل الأدوات المالية في الحياة اليومية للمستفيدين. وتتكون مؤشرات بعد الاستخدام عادة من:³
 - النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من الحسابات المالية الفعالة، مثل الحسابات الجارية أو حسابات الودائع التي يتم استخدامها في المعاملات المالية؛
 - النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من الحسابات الائتمانية المنتظمة، مما يعكس استفادة الأفراد من خدمات الائتمان الرسمية؛

¹ Financial inclusion Financial stability, Available online on: <https://www.iais.org/activities-topics/financial-inclusion>.

² وحيدة بولمرج، مرجع سبق ذكره، ص12.

³ سامية علوان ووليد بشيشي، أثر أبعاد الشمول المالي على أبعاد الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 09، العدد 01، جامعة 08 ماي 1945 الجزائر، 2024، ص ص 207-223.

- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول، والذي يعكس مدى استخدام التكنولوجيا المالية في تنفيذ المعاملات اليومية، خاصة في بيئات تكون فيها الخدمات التقليدية أقل توفراً.
3. جودة الخدمات المالية المقدمة: والتي تشمل معايير كفاءة الخدمة، ومدى ملاءمتها لاحتياجات المستخدمين ورضاهم عنها.

وقد تم تطوير مجموعة من المؤشرات سنة 2012 ثم توسيعها سنة 2013 ضمن مؤشرات مجموعة العشرين لتشمل هذه الأبعاد بشكل أشمل مع إدراج خدمات الهاتف المحمول، مع الاعتماد على بيانات العرض والطلب معاً، ولاحقاً تمت إضافة مؤشرات جديدة تركز على الخدمات المالية الرقمية مثل المدفوعات الرقمية والبنية التحتية، نتيجة تطور التكنولوجيا وتوفر بيانات حديثة، كما تشجع الدول على جمع بياناتها الخاصة وفق خصوصياتها، مع اعتماد معايير مثل توفر البيانات واستدامتها وموثوقيتها وملاءمتها لضمان شمولية القياس¹.

الفرع الرابع: سياسات ومتطلبات تطبيق الشمول المالي:

يتطلب تطبيق الشمول المالي تبني مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز استخدامها بشكل فعال، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويمكن ذكر أهم السياسات والمتطلبات فيما يلي:

أولاً: السياسات العامة لتطبيق الشمول المالي:

- وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي: تقوم الدولة بوضع استراتيجية شاملة تحدد الأهداف والآليات والمؤشرات لقياس مستوى الشمول المالي، مع إشراك مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية.²
- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي: تطوير القوانين والأنظمة التي تنظم عمل المؤسسات المالية، بما يضمن توفير خدمات مالية آمنة وشفافة، مع مراعاة متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية: دعم التحول الرقمي وتطوير نظم الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الرقمية، بما يسهل وصول المواطنين إلى الخدمات المالية.³
- تشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية: دعم الابتكار المالي وتحفيز المؤسسات المالية على تطوير منتجات وخدمات متنوعة تلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع.
- تعزيز الشمول المالي للفئات المهمشة: وضع سياسات تستهدف الفئات ذات الدخل المحدود، والنساء، والشباب، وسكان المناطق الريفية، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.⁴
- نشر الثقافة والتثقيف المالي: تنفيذ برامج توعوية لتعزيز الوعي المالي لدى المواطنين، وتشجيعهم على الاستخدام الرشيد للخدمات المالية.
- تعزيز حماية المستهلك المالي: وضع آليات لحماية حقوق العملاء، وضمان الشفافية في تقديم الخدمات المالية، ومعالجة الشكاوى.

¹ G20 Financial Inclusion Indicators, Available online on: <https://www.gpfi.org/g20-financial-inclusion-indicators>.

² Changes to FATF Standards, Available online on: <https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Fatfrecommendations/update-standards-promote-financial-conclusion-feb-2025.html>.

³ ابتسام علوي، البنك الدولي يدعم إصلاحات الشمول المالي والرقمي بالمغرب، تم الاطلاع يوم: 2026/01/29، عبر الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/06/22/world-bank-approves-us500-million-to-support-moroccos-financial-and-digital-inclusion-reforms>

⁴ وحيدة بولمرج ، مرجع سبق ذكره، ص.33.

- تشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية: دعم الابتكار المالي وتحفيز المؤسسات المالية على تطوير منتجات وخدمات متنوعة تلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع.¹

ثانياً: المتطلبات الأساسية لتطبيق الشمول المالي

1. توافر مؤسسات مالية قوية وفعالة: يتطلب تطبيق الشمول المالي وجود قطاع مالي منظم قادراً على تقديم خدمات مالية متنوعة وأمنة لكافة فئات المجتمع، مثل الادخار، الائتمان، خدمات الدفع، والتأمين، فوجود مؤسسات مالية قوية يعزز الثقة في النظام المالي الرسمي ويزيد من قدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات المالية، مما يساهم في تنمية الأنشطة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القنوات غير الرسمية، وقد أشارت الدراسات إلى أن ضعف المؤسسات المالية يحد من قدرة الأفراد على الاندماج في النظام المالي الرسمي، مما يؤثر سلباً على مستوى الشمول المالي.²
2. توافر البنية الرقمية والتكنولوجية: تشكل البنية الرقمية مكوناً أساسياً في توسيع نطاق الشمول المالي، إذ يساعد انتشار الإنترنت والهواتف الذكية وأنظمة الدفع الإلكتروني على تقديم الخدمات المالية بتكلفة أقل وبسهولة أكبر، وخاصة للفئات التي تعيش في المناطق النائية أو ذات الدخل المنخفض، وقد أكدت الدراسات الحديثة أن التكنولوجيا المالية تلعب دوراً محورياً في تعزيز الشمول المالي وتقليص الفجوات في الوصول إلى الخدمات المالية.
3. التنسيق بين الجهات المعنية: يتطلب تنفيذ سياسات الشمول المالي تعاوناً وتنسيقاً بين الجهات الحكومية، المصارف المركزية، والمؤسسات المالية لضمان وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات بشكل متكامل، ويضمن هذا التعاون تقديم خدمات مالية موحدة ومتسقة، ويسهم في تبادل الخبرات والمعايير التنظيمية بين الجهات المختلفة، مما يساهم في تسريع وتيرة الشمول المالي.
4. الاستقرار الاقتصادي والسياسي: وفر بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة أساساً مناسباً لتطبيق الشمول المالي، حيث إن الاستقرار يعزز الثقة في النظام المالي ويشجع الاستثمار المالي والتعامل مع المؤسسات الرسمية، ومن ناحية أخرى فإن الاضطرابات الاقتصادية أو السياسية قد تقلل من قدرة الأفراد والمؤسسات على الاستفادة من الخدمات المالية، وتزيد من نسب الاستبعاد المالي.
5. توافر البيانات والمؤشرات المالية: من المتطلبات الأساسية لتطبيق الشمول المالي وجود بيانات دقيقة ومؤشرات مالية موثوقة تستخدم لقياس مستوى الشمول المالي وتقييم السياسات المتبعة، تساعد هذه البيانات صانعي القرار على تحديد الفجوات والمستويات غير الشمولية داخل الاقتصاد، مما يسهل تطوير التدخلات والسياسات المناسبة لتعزيز الشمول المالي، تعتمد التقارير الدولية مثل تقرير Global Findex للبنك الدولي على هذه البيانات لتقديم تقييم موضوعي حول مستوى الشمول المالي في مختلف الدول.³

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من الباحثين والهيئات الدولية بدراسة العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي، حيث توافقت غالبية الدراسات على أن الرقمنة تساهم في توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل الفئات المهمشة وغير الممكن لها الوصول الخدماتي، وتتباين هذه الدراسات في منهجياتها، وتشير أحياناً إلى وجود إمكانات حقيقية رغم تحديات البنية التحتية والثقافة المالية. وسنستعرض في هذا المطلب أبرز تلك الدراسات، مستخلصين أهم نتائجها وتوصياتها.

¹ آلاء برانية، هالة فودة، الشمول المالي.. التحول إلى الاقتصاد الرقمي، تم الاطلاع يوم: 2026/01/29، عبر الرابط:

<https://marsad.ecss.com.eg>

⁴ حمدي طلعت، تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر، تم الاطلاع يوم: 2026/01/29، الرابط:

https://journals.ekb.eg/article_396238_78ea212bef03f332c28aeb5a6551d5e2.pdf

³ حمدي طلعت، مرجع سبق ذكره.

المطلب الأول: الدراصة السابقة باللغة العربية

1. دراصة (رديف مصطفى وآخرون، 2021):¹

بعنوان: التحول الرقمي كآلية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر

هدفت الدراصة إلى تسليط الضوء على المتطلبات الضرورية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، نظرا لأهميته في توسيع نطاق الخدمات المالية. وتركز الدراصة على التحول الرقمي باعتباره أحد الحلول الأساسية لتعزيز درجة الشمول المالي وتحقيق أهدافه، بما يساهم في تعميم الخدمات المالية الرقمية، مع بيان دوره في تقليل الصعوبات التي يواجهها الأفراد في الوصول إلى هذه الخدمات. واعتمدت الدراصة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل مؤشرات الجاهزية الشبكية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، بهدف تقييم واقع التحول الرقمي ومدى انعكاسه على الشمول المالي، وقد توصلت الدراصة إلى عدة نتائج أهمها: أن واقع الرقمنة في الجزائر يكشف عن وجود فجوة رقمية معتبرة، حيث احتلت المرتبة 92 من أصل 121 دولة، كما تبين أن الجزائر لا تزال ضمن أدنى المستويات عالميا من حيث الشمول المالي، في ظل عزوف العديد من المؤسسات المالية عن توسيع خدماتها، كما أظهرت النتائج أن التحول الرقمي يساهم في تحسين مستوى الشمول المالي من خلال خفض التكاليف على مقدمي المنتجات والخدمات المالية وغير المالية، إلى جانب توفير خدمات مالية أكثر سرعة وكفاءة.

2. دراصة (محمد شكرين، 2021):²

بعنوان: أزمة كوفيد 19 حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر

سعى الباحث من خلال هذه الدراصة إلى إبراز أهمية الخدمات المالية الرقمية، ودورها في إضفاء الطابع الرقمي على الشمول المالي، وتوضيح طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والخدمات المالية الرقمية، وكيف أن جائحة كوفيد 2019 أظهرت مدى الحاجة إلى رقمنة الخدمات المالية في الجزائر، وهذا بالاعتماد تحليل الإحصائيات المتعلقة باستخدام الخدمات المالية الرقمية خلال فترة الجائحة، مع مناقشة معيقات الشمول المالي، وتم هذا باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي. أشارت نتائج الدراصة إلى تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر وغياب استراتيجية وطنية للشمول المالي، حيث أظهرت أزمة جائحة كوفيد 19 مدى الحاجة إلى تطوير الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي، وينبغي تتم رقمنة الخدمات المالية في إطار استراتيجية وطنية للشمول المالي برؤية واضحة خطة عمل قابلة للتنفيذ نظرا لتدني مستويات الشمول المالي.

3. دراصة (حمدوش وفاء وعمانى لمياء، 2021):³

بعنوان: أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي

هدفت الدراصة إلى مناقشة المتطلبات الضرورية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر من خلال تحليل إشكالية القدرة على تجاوز الفجوة الرقمية لبعث استراتيجية وطنية للشمول المالي قائمة على التقنيات الرقمية وذلك بالتركيز على أهمية التكنولوجيا الرقمية في دعم الشمول المالي، تقييم مؤشرات الشمول المالي وتحديد الفجوة الرقمية في الجزائر وإمكانيات تجاوزها لفئات واسعة من أفراد والشاري الصغيرة والناشئة التي تعاني من الاستبعاد المالي.

¹ رديف مصطفى، غفار فيصل، وبن عياد محمد سمير، التحول الرقمي كآلية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 01، العدد 05، الصفحات 285-301، 2021.

² محمد شكرين، أزمة كوفيد 19 حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 12 العدد الخاص الجزء 1، الصفحات 217-241، جانفي 2021

³ حمدوش وفاء وعمانى لمياء، أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، الصفحات، 109-124، مارس 2021.

سعت الباحثتان إلى تحقيق هدف الدراصة من خلال المنهج التحليلي من خلال عرض أهم مؤشرات الشمول المالي والبنية التكنولوجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2017-2019)، وتشير نتائج الدراصة الى أن الجزائر معنية بالتحول الرقمي والانتقال الى المعاملات الرقمية الحكومية والخاصة لذا يجب دعم الموثوقية بهذا لجذب العملاء ودمجهم ضمن التحول الرقمي من خلال مبادرات نحو الرقمنة عبر المدفوعات الرقمية الكبيرة والمتكررة تجاه المؤسسات والأفراد وهو ما قد يساهم في تقليل الفجوة الرقمية وتدعو الى ضرورة ضمان الوصول الآمن والأقل تكلفة وذات جودة عالية.

4. دراسة يلولي طارق وقراري صبرينة، 2023¹:

بعنوان: واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر

سعى الباحثان من خلال هذه الدراصة إلى عرض المفاهيم الأساسية حول التحول الرقمي والشمول المالي مع التعرف على واقع الشمول المالي الرقمي في وأهم معوقاته خلال الفترة (2016-2021)، وذلك نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي الرقمي الذي أصبح مطلبا مهما لحل المشكلات الاقتصادية كونه يعزز من الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لمتغيرات الدراصة وكافة العناصر المؤثرة ذات العلاقة كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لغرض فهم وتوضيح العناصر المكونة للموضوع.

وتوصلت الدراصة الى مجموعة من النتائج أبرزها: أن الجزائر تواجه مجموعة من المعوقات ولا بد من تكريس كامل الجهود للتصدي لها، مع ضرورة توفير بنية تحتية مالية لتحقيق الشمول المالي الذي يعبر عن مستوى الخدمات المالية في الجزائر.

5. دراسة تكيالين فوزية (2024-2025)²:

بعنوان: مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراصة الى معرفة مدى مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة دور المتغير المستقل "التحول الرقمي" في تعزيز المتغير التابع "الشمول المالي" بأبعاده الثلاثة: الوصول، الاستخدام، والجودة، خلال الفترة الممتدة من 2014 الى 2024، وقد اقتصر الحدود المكانية للدراصة على ثلاث دول هي ماليزيا والسعودية والجزائر، باعتبارها نماذج متنوعة في تبني التحول الرقمي في القطاع المالي، حيث تمثل التكنولوجيا الرقمية ركيزة اساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد التحول الرقمي عملية استراتيجية شاملة تقوم على توظيف هذه التكنولوجيا لإحداث تغيير جذري في نماذج الاعمال والخدمات المالية.

ولتحقيق هدف الدراصة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي في معالجة البيانات، وتوصلت الى ان التحول الرقمي يساهم في توسيع نطاق الشمول المالي ولكن بدرجات متفاوتة بين الدول، فقد برزت ماليزيا كنموذج ناجح بفضل استراتيجياتها المتكاملة وبنيتها التحتية المتطورة، بينما حققت السعودية تقدما ملحوظا من خلال مبادرات رؤية 2030، في حين لا تزال الجزائر تواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية والثقافة المالية.

¹ يلولي طارق، قراري صبرينة، واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت - المجلد 04 العدد 01، الصفحات (716-700)، جانفي 2023.

² تكيالين فوزية، مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2024/2025.

6. دراسة (طرودي عبد الرزاق، 2024-2025)¹:

بعنوان: دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الخليج – الجزائر (AGB)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الخدمات المالية الرقمية وأثرها في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، من خلال دراسة حالة لبنك الخليج عبر ثلاثة فروع هي الجزائر العاصمة والاغواط والجلفة، وذلك على عينة من عملاء البنك، وركز الباحث على تحليل العلاقة بين تطور الخدمات الرقمية البنكية مثل التحويلات الالكترونية والدفع عبر الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية وبين تعزيز الوصول الى الخدمات المالية خلال الفترة 2024/2023، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مدعوما بتحليل ميداني، بهدف اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير الخدمات الرقمية على أبعاد الشمول المالي. كما أظهرت نتائج الدراسة أن للخدمات المالية الرقمية دورا ايجابيا معتبرا في تعزيز الشمول المالي، كما كشفت عن وجود فروق احصائية دالة تعزى لبعض الخصائص الديموغرافية، خاصة العمر والمستوى التعليمي، وهو ما يؤكد اهمية تبني استراتيجيات تسويقية وتوعوية موجهة وفقا لخصائص الفئات المستهدفة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1. دراسة (Ruomeng Gao, 2023)²:

بعنوان:

Financial Inclusion, Poverty Alleviation, and Digitalization Department of Economics

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الشمول المالي، والحد من الفقر، والتحول الرقمي، وذلك في ظل تعمق واستمرار تأثير العولمة الاقتصادية التي أصبحت من أبرز سمات نمو الاقتصاد العالمي، والحاجة إلى تحقيق توازن في تنمية مختلف المناطق ضمن البيئة الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل الفجوة الكبيرة بين الدول، وبين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك بين الأقاليم والطبقات الاجتماعية، وهي سمات تعكس طبيعة التنمية الاقتصادية غير المتوازنة.

اعتمد الباحث على المنهج التجريبي وذلك بالاستناد إلى بيانات إقليمية محددة ضمن إطار مكاني وزماني واضح، حيث تم استخدام مؤشر التمويل الرقمي الشامل لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر من منظورين رئيسيين: الشمول المالي الموجه لتخفيف الفقر، والشمول المالي الرقمي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن التوسع في الشمول المالي خاصة في صورته الرقمية، يساهم بشكل فعال في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسات النظرية والتجريبية السابقة، كما كشفت الدراسة عن واقع الشمول المالي والتحديات التي تعيق تطوره، مع تقديم توصيات لتعزيز انتشاره مستقبلا، بما يدعم جهود الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة الفقر.

2. دراسة (Ying Chu et al, 2023)¹:

¹ طرودي عبد الرزاق، دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الخليج – الجزائر (AGB)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في العوم التجارية، تخصص تسويق وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2025/2024.

² Ruomeng Gao¹, **Financial Inclusion, Poverty Alleviation, and Digitalization Department of Economics**, SUNY Albany, Albany, NY, United States, Volume 46 (2023)

بعنوان:

Can Digitalization Foster Sustainable Financial Inclusion? Opportunities for Both Banks and Vulnerable Groups

هدفت الدراصة إلى تحليل أثر رقمنة البنوك على تعزيز الشمول المالي المستدام في سلوك البنوك الصينية، مع توضيح الكيفية التي تؤثر بها الرقمنة والتكنولوجيا المالية في هذا السلوك من خلال آليتين رئيسيتين هما تحقيق الربح وتجنب المخاطر، الى جانب بيان مدى قدرة الرقمنة على تمكين البنوك العاملة في الصين من توسيع نطاق خدماتها المالية لتشمل الفئات الضعيفة، بما يدعم التنمية المستدامة ويحد من عدم المساواة.

اعتمدت الدراصة على المنهج التحليلي الكمي من خلال تحليل بيانات التقرير السنوي لسنة 2022، وقد أظهرت النتائج أن رقمنة البنوك في الصين تعد محركا أساسيا لتعزيز الشمول المالي المستدام، حيث تسهم في توسيع قاعدة العملاء وتمكين الفئات الضعيفة من الاستفادة من الخدمات المالية، كما يعزز الشمول المالي بدوره تحقيق التنمية المستدامة، ويسهم في خلق بيئة مالية رابحة ثلاثيا من خلال تحسين أداء البنوك وزيادة مكاسب الفئات الضعيفة.

3. دراسة (Howard Chitimira and Tapiwa Victor Warikandwa, 2023):²

بعنوان:

Financial Inclusion and Digital Transformation Regulatory Practices in Selected SADC Countries

هدفت الدراصة الى تحليل الإجراءات المتعلقة بالشمول المالي في إفريقيا الجنوبية، حيث سعى الباحثان من خلالها إلى إبراز الاستراتيجيات المستخدمة في تقديم الخدمات المالية الرقمية في المجتمعات الريفية والحضرية مع التركيز على بوتسوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا وزيمبابوي. واعتمد الباحثان على المنهج التحليل الوصفي في تحقيق هدف الدراصة، ولقد أثبتت نتائج الدراصة أن التمويل الرقمي يلعب دورا هاما في النمو الاجتماعي والاقتصادي لأي بلد، ويعمل كمحفز للشمول المالي، وتشير الأدلة من البلدان الأربعة المختارة في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية إلى أن السكان الريفيين المهمشين ما زالوا يتحملون وطأة الإقصاء المالي الرقمي، كما بينت الدراصة مستويات الفقر في البلدان الأربعة المختارة مذهلة وقد وصلت إلى مستويات مثيرة للقلق، في الأخير توصلت الدراصة الى ضرورة الدعوة الى وضع سياسات مدروسة تهدف إلى تحسين الخدمات المالية الرقمية في المناطق الريفية، ينبغي على الحكومات المعنية بذل مجهودات توعوية للثقافة المالية إذ يمكن الوصول إلى المنتجات والخدمات عن بعد باستخدام التقنيات المالية الرقمية، بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

4. دراسة (Restu Millaningty et al, 2024):³

بعنوان:

¹ Ying Chu , Shujun Ye , Hongchang Li, Jack Strauss and Chen Zha, **Can Digitalization Foster Sustainable Financial Inclusion? Opportunities for Both Banks and Vulnerable Groups** ,Sustainability 2023, 15, 6727.

²Howard Chitimira, Tapiwa Victor Warikandwa, **Financial Inclusion and Digital Transformation Regulatory Practices in Selected SADC Countries**, springer international publishing, March 28, 2023

³Restu Millaningty, Moh Amin, Agus Hermawan, Puji Handayati, **Digital Transformation of Financial Literacy and Inclusion as a Support for Convenience for MSMEs** , Faculty of Economics and Business, Universitas Negeri Malang, Indonesia Volume 3, Number 5, April 2024

Digital Transformation of Financial Literacy and Inclusion as a Support for Convenience for MSMEs

سعت الدراسة إلى تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحول الرقمي للثقافة المالية والشمول المالي، وإبراز دور الثقافة المالية الرقمية تسهيل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوضيح دور الشمول المالي الرقمي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومناقشة مزايا وعيوب وحلول رقمنة الثقافة المالية والشمول المالي خلال الفترة 2017-2023، واعتمدت الدراسة على منهج PRISMA 2020 للمراجعة المنهجية وتحليل الأدبيات حول التحول الرقمي للثقافة المالية والشمول المالي ودورهما في تسهيل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن التحول الرقمي يساهم في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين الثقافة المالية، من خلال توفير منصات مالية سهلة الاستخدام وأمنة لكل من الأفراد وأصحاب الأعمال لإجراء المعاملات والحصول على التمويل والاستثمار، كما تساهم رقمنة الثقافة المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، والحصول على التثقيف المالي، وتيسير المعاملات، إلا أنه وفي بعض الدول لا يكون للشمول المالي تأثير كبير في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه في حال تبني سياسات تلزم المؤسسات المالية بزيادة الإقراض بشروط ضمانات ميسرة، فإن ذلك من شأنه أن يعزز نجاح هذه المؤسسات.

5. دراسة (Ghaouti Adam and Issa Najat, 2025):¹

بعنوان:

The Role of FinTech Companies in Enhancing Digital Transformation and Financial Inclusion: A Case Study of BENEFIT with Reference to the case algeria

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحليل دور شركات التكنولوجيا المالية في دعم التحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي، مع التركيز على تجربة شركة "BENEFIT" البحرينية واستكشاف إمكانية تطبيقها في الجزائر، كما سلطت الدراسة الضوء على العوامل التنظيمية والتكنولوجية والبيئة التي تؤثر على نجاح التحول الرقمي في القطاع المالي.

اعتمد الباحثان لتحقيق هدف الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وتشير نتائج الدراسة إلى الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في تسريع التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، حيث يتطلب التحول الرقمي بيئة تنظيمية وتكنولوجية وخارجية متكاملة، وحتى ينجح التحول الرقمي في الجزائر، يجب على الحكومة والشركات الخاصة والبنوك العمل معاً.

6. دراسة (Yesim Sirakaya and Recep Erturk, 2025):²

بعنوان:

Digitalization and Financial Inclusion: New Opportunities and Challenges in Developing

¹ Ghaouti Adam ، Issa Najat ، **The Role of FinTech Companies in Enhancing Digital Transformation and Financial Inclusion: A Case Study of BENEFIT with Reference to the case algeria**, Finance & Markets Journal, v10 12,N 02, pp 96-117, 2025.

² Yesim Sirakaya ، Recep Erturk، **Digitalization and Financial Inclusion: New Opportunities and Challenges in Developing Countries**, INTERNATIONAL JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE HUMANITY & MANAGEMENT RESEARCH, 4 (5), 2025. 860-866.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تقييم أثر الخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي في البلدان النامية خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، مع تحليل الفرص والتحديات التي تواجه هذه العملية، إضافة إلى تقديم مقترحات موجهة لصناع السياسات والممارسين بهدف تعزيز مستوى الشمول المالي الرقمي، وذلك بالاعتماد على أسلوب مراجعة الأدبيات، ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي، حيث تفترض الدراسة أن التحول المالي الرقمي ينبغي اعتباره نموذجاً لتحقيق التنمية الشاملة في البلدان النامية، كما حاول الباحث تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الموجهة لصناع السياسات في الدول النامية.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية، تعزيز الأطر التنظيمية، ورفع مستوى الثقافة والمعرفة الرقمية، كما تبين الدراسة أن عدم المساواة بين الجنسين يؤثر بشكل كبير على مستويات الشمول المالي، وأن الخدمات المالية الرقمية توفر حلول فعالة للفئات التي لا تستطيع الوصول إلى النظام المالي التقليدي، إلا أن هذه الحلول لا يمكن أن تعمل بكفاءة دون توفر بنية تحتية قوية وإمكانية واسعة للوصول إلى الإنترنت.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إجراء سناحول من هذا المطلب عرض أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، إضافة إلى الوقوف على مجال الاستفادة التي تحصلنا عليها من جراء الاطلاع على الدراسات السابقة، والتي سنعرضها كما يلي:

الجدول رقم (4-1): مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	من حيث الهدف
تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال تحليل الواقع، المؤشرات، الفرص والتحديات المرتبطة بهما.	ركزت بعض الدراسات على دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي، بينما اهتمت دراسات أخرى بالخدمات المالية الرقمية، الثقافة المالية، التنمية المستدامة أو أثر الرقمنة على بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.	
تركز الدراسة الحالية على الجزائر خلال الفترة (2020-2025)، بهدف تحليل تطور التحول الرقمي والشمول المالي في البيئة الجزائرية	اختلفت الدراسات السابقة من حيث الفترات الزمنية والبيئات المكانية، حيث شملت الجزائر ودول إفريقية وآسيوية وأوروبية، كما اعتمدت بعض	من حيث الإطار الزمني والمكاني

	الدراسات على فترات سابقة وأخرى حديثة.	
من حيث المتغيرات	تناولت الدراسات السابقة التحول الرقمي والشمول المالي من زوايا مختلفة، فبعضها ركز على الرقمنة، وبعضها على الثقافة المالية أو الخدمات المالية الرقمية.	تعتمد الدراسة الحالية على الربط بين التحول الرقمي والشمول المالي من خلال مؤشرات مثل الإنترنت، الهاتف المحمول، الدفع الإلكتروني والخدمات المالية الرقمية.
من حيث المنهج وأداة الدراسة	اعتمدت الدراسات السابقة على مناهج مختلفة، منها الوصفي التحليلي، ومنها الدراسات الكمية والقياسية حسب طبيعة الموضوع.	اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى المؤشرات والإحصائيات والتقارير الرسمية المتعلقة بالتحول الرقمي والشمول المالي.

المصدر: من إعداد الطالبة

مجال الاستفادة من الدراسات السابقة:

لقد شكل الاطلاع على الدراسات السابقة قيمة مضافة كبيرة لدراستنا الحالية، ويمكن اجمال مجالات الاستفادة منها في خمس نقاط رئيسية:

- ساعدتنا هذه الدراسات في تحديد واختيار المتغيرات المناسبة التي كان ينبغي ان نتبناها لدراستنا، فكانت بمثابة نقطة الانطلاق الاولى والاساسية لبحثنا؛
 - مكنتنا من التعمق في فهم الموضوع من خلال تقديم زوايا نظر متعددة وجوانب تحليلية متنوعة اثرت رؤيتنا للظاهرة المدروسة؛
 - اعتمدنا على نتائجها وتوقعاتها الاولى كأرضية صلبة لبناء فرضيات دراستنا الحالية وبلورتها بشكل علمي دقيق؛
 - وظفنا هذه الدراسات كمراجع علمية معتمدة لإثراء الجزء النظري من بحثنا وتزويده بالأدبيات اللازمة التي تؤطر الموضوع؛
 - استفدنا من منهجياتها وادواتها البحثية المتنوعة في تصميم ادوات جمع البيانات الخاصة بدراستنا، مما يعزز من موثوقية بحثنا ودقته العلمية.
- وهكذا يمكن القول أن الدراسات السابقة مثلت لنا ركيزة أساسية اسهمت في إثراء بحثنا من جانبيين متكاملين: الجانب النظري، حيث ساعدتنا في بناء إطار مفاهيمي متكامل يضم مختلف متغيرات الموضوع، والجانب التطبيقي، حيث استفدنا منها في اختيار أدوات الدراسة المناسبة واساليب المعالجة المتبعة.

خلاصة الفصل الأول:

بعد التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للتحول الرقمي والشمول المالي من جميع جوانبه، واستعراض الدراسات السابقة، يتبين أن التحول الرقمي يُشكل آلية محورية وفاعلة لتعزيز الشمول المالي، خاصة عبر الهاتف المحمول الذي يسهل الوصول إلى الخدمات المالية، وتؤكد معظم الدراسات الدولية نجاح هذه الآلية في تعزيز الشمول المالي، رهنًا بتوفر بيئة تشريعية ملائمة وبنية تحتية رقمية متطورة وثقافة رقمية لدى السكان، كما أظهر التحليل النظري أن نجاح هذه الآلية يتوقف على تكامل عوامل تقنية وبشرية ومؤسسية، وليس فقط على توفير التكنولوجيا، وبناءً على ذلك، سيتم في الفصل التالي اختبار مدى إمكانية تطبيق هذه الآلية في دراستنا لحالة الجزائر.

الفصل الثاني: مساهمة التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تمهيد:

شهدت الأنظمة المالية العالمية تحولاً جذرياً بفعل ثورة التكنولوجيا وما سمي بعصر الرقمنة، مما جعل الشمول المالي هدفاً استراتيجياً لا غنى عنه للحد من الفساد وتسهيل الحياة اليومية وتأمين العمليات المالية وفي هذا السياق، تعتبر الجزائر من الدول النامية التي نقوم عليها بالدراسة والتحليل المتعمق.. كونها تشهد ديناميكية متزايدة في ملف الرقمنة المالية، بدءاً من تحديث أنظمة الدفع الوطنية وصولاً إلى تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

لذلك سيتناول عرضنا هذا دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر، مع التركيز على الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تعزيزه وعرض أهم مؤشرات التحول الرقمي والشمول المالي مثل انتشار آلات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الهاتف، والصعوبات القائمة، كالاتماد المفرط على النقد ودور الآليات الرقمية في توسيع نطاق الشمول المالي بالجزائر، مع رصد التحديات والفرص التي تفرزها هذه المرحلة الانتقالية.

المبحث الأول: توجهات التحول الرقمي في الجزائر

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تحولا متسارعا نحو رقمنة اقتصادها ومجتمعها، تمثل في إطلاق العديد من البوابات والمنصات الإلكترونية الوظيفية، وتنوع توجهات التحول الرقمي لتشمل رقمنة الخدمات العمومية والإدارية، وتطوير البنية التحتية للاتصالات عبر توسيع شبكة الألياف البصرية وتحسين تغطية الجيلين الرابع والخامس، إلى جانب دعم ريادة الأعمال الرقمية والشركات الناشئة، وتهدف هذه التوجهات مجتمعة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن، وتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية والمالية، وهو ما نأخذه بالتفصيل في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسات الداعمة للتحول الرقمي:

في سياق دعم الجزائر للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي قامت بإعداد مخطط متعدد القطاعات أطلق عليه استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 ومشروع الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله العاصمة¹.

- سياسات دعم للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة؛
- قيام وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة بالعديد من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز التحول الرقمي كإنشائها حضائر تكنولوجية وحاضنات تقنية ترافق الشركات الناشئة وأصحاب المشاريع؛
- الجانب التشريعي والتنظيمي فقامت الجزائر بسن العديد من القوانين التي تعنى بتنظيم الاقتصاد الرقمي وتضع له حدود قانونية وإدارية كقانون التجارة الإلكترونية الصادر في ماي 2008 الذي يحدد القواعد العامة للتعاملات في التجارة الإلكترونية بالإضافة للعديد من القوانين الأخرى التي تمس مختلف جوانب الاقتصاد الرقمي.
- فيما يتعلق بجانب الاتصالات، ف المشاريع التي أشرف قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية على متابعة تجسيدها متمثلة في:²
- بنية تحتية عصرية للاتصالات كمحرك للتحول الرقمي ودافع لترقية اندماج المواطنين في مجتمع المعلومات.
- ترقية اندماج كافة المواطنين في مجتمع المعلومات ومرافقة التحول الرقمي للإدارة والاقتصاد الوطني، بواسطة تعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، من خلال عصنة وتطوير البنية التحتية لتحسين النفاذ إلى الإنترنت وتدفعها، بعرضها الثابت والنقال.
- الأنترنت الثابت، أخذ القطاع على عاتقه رفع تحديين اثنين، في مقدمتهما زيادة عدد الموصولين بالشبكة، يكمله التحسين المتواصل لسعة التدفق، وبتسعيعة مقبولة بالنسبة للمواطن.
- إتاحة للمواطنين عددا من وسائل الدفع الإلكتروني التي تستجيب لمعايير الأمان والموثوقية الدولية.
- تأهيل مستوى الإطار القانوني في هذا المجال لاسيما من خلال سن قانون يوطر التجارة الإلكترونية³.
- تطوير نظام بيئي مناسب لبروز المؤسسات الناشئة ونجاحا في مختلف القطاعات، لاسيما تلك القائمة على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار.

¹ وسام بوسالم، تقييم جاهزية الجزائر للولوج إلى الاقتصاد الرقمي: قراءة تحليلية لمؤشر الجاهزية الشبكية لسنة

2023، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، (2024)، ص 519

² وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تم الزيارة 12/04/2026

<https://www.mpt.gov.dz/%d8%a5%d9%86%d8%ac%d8%a7%d8%b2%d8%a7%d8%aa%d9%86%d8%a7>

³ خطاب السيد الأمين العام بعنوان "آفاق التحول الرقمي في الجزائر"، الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الإلكترونية العرب التاسع الذي تنظمه الاسكوا يوم 16 كانون الأول / ديسمبر 2021

- تطوير ووضع عدة أوضاع للتجارة الإلكترونية على الخط متناسب والخصوصيات الوطنية.
- تنفيذ وترقية خدمات الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية الإلكترونية.
- تزويد التجار والهيئات الأخرى بنهائيات الدفع الإلكتروني مجاناً.
- إطلاق الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين، بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية وتقنية متخصصة.
- إنشاء قطب للذكاء الاصطناعي، بهدف دعم الابتكار الرقمي وتعزيز قدرات التحليل في المجال¹.

المطلب الثاني: مقومات التحول الرقمي في الجزائر

برزت العديد من الشركات الناشئة والمبادرات في مجال التكنولوجيا المالية كرواد في المشهد المزدهر ودعم التكنولوجيا المالية في الجزائر نذكر منها ما يلي:

1. تجمع النقد الآلي (GIE Monétique):

يعتبر تجمع النقد الآلي الهيئة المسؤولة عن تطوير وتشغيل منظومة الدفع الإلكتروني بين البنوك الجزائرية، حيث عمل على تحقيق قابلية التشغيل البيني بين البطاقة البنكية (CIB) الصادرة عن البنوك والبطاقة الذهبية الصادرة عن مؤسسة بريد الجزائر، بما يضمن توحيد عمليات الدفع والسحب عبر مختلف الشبكات، كما أطلق سنة 2020 خدمة الدفع عبر الهاتف النقال في إطار تنويع وسائل الدفع الإلكترونية وتعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية، مستفيداً من الانتشار الواسع للهاتف النقال في الجزائر.

2. شركة SATIM:

هي الشركة الجزائرية للنقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، وهي الفاعل الرئيس في مجال الدفع الإلكتروني بالجزائر، إذ توفر البنية التحتية التقنية اللازمة لعمليات الدفع عبر الإنترنت باستخدام البطاقة البنكية (CIB)، كما تتولى اعتماد وتأهيل مواقع التجارة الإلكترونية الراغبة في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني، إلى جانب توفير الدعم التقني للمؤسسات بما يضمن تنفيذ المعاملات بصورة آمنة وموثوقة، الأمر الذي ساهم في توسيع التجارة الإلكترونية وتعزيز وسائل الدفع غير النقدي.

3. شركة SofizPay:

هي إحدى شركات التكنولوجيا المالية الجزائرية الناشئة، وقد تأسست سنة 2024 بهدف توفير منصة دفع إلكتروني آمنة وسهلة الاستخدام تتلاءم مع خصوصيات السوق الجزائرية، وتسعى الشركة إلى توسيع استخدام الخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير حلول دفع إلكترونية تسهل المعاملات المالية للأفراد والمؤسسات، بما يساهم في تعزيز الشمول المالي.

4. شركة Djazzy :

أسهمت شركة جازي (Djazzy) في دعم التحول الرقمي من خلال تطوير حلول تكنولوجية وخدمات رقمية ذات قيمة مضافة موجهة للأفراد والمؤسسات، كما أولت اهتماماً خاصاً

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، تصريح السيد عبد الحكيم براح، <https://2u.pw/39vdkB> تمت الزيارة في 2026/03/30.

بمجالات التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية، وساهمت في توفير حلول رقمية تساعد على تحديث الخدمات المالية وتعزيز استخدامها داخل السوق الجزائرية.

5. شركة AMENTECH :

هي شركة ناشئة جزائرية متخصصة في مجال تكنولوجيا التأمين (InsurTech)، تأسست سنة 2021 بهدف رقمنة خدمات التأمين، خاصة تأمين السيارات، وتوفر الشركة حلولاً رقمية تساعد شركات التأمين على إدارة العمليات إلكترونياً، ومعالجة المطالبات، وتحسين تجربة الزبائن، بما يعزز كفاءة الخدمات التأمينية.

6. شركة Safy :

تعد من الشركات الجزائرية الناشئة المتخصصة في تكنولوجيا التأمين، حيث توفر من خلال تطبيقها للهواتف الذكية مجموعة من خدمات التأمين الرقمية، تشمل التأمين الصحي، وتأمين المركبات، وتأمين السفر، مما يسهل إجراءات شراء منتجات التأمين ويعزز جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

7. تطبيق BaridiMob :

يمثل التطبيق الرسمي للخدمات المالية الرقمية الذي أطلقته مؤسسة بريد الجزائر سنة 2018، ويتيح لمستخدمي الحسابات البريدية الجارية إدارة حساباتهم إلكترونياً، والاطلاع على الرصيد، تحويل الأموال، وتسديد الفواتير، بالإضافة إلى الاستفادة من مختلف خدمات الدفع الإلكتروني، الأمر الذي ساهم في توسيع استخدام الخدمات المالية الرقمية.

8. شركة Kepler Technologies :

تعد إحدى شركات التكنولوجيا المالية العاملة في الجزائر منذ سنة 2009، حيث تقدم حلولاً رقمية للمؤسسات المالية الإفريقية في مجالات رقمنة العمليات المصرفية، وإدارة علاقات العملاء، وتحسين العمليات التشغيلية، مع توفير خدمات الاستشارة والتصميم والتحول الرقمي وفق المعايير الدولية.

9. شركة Esref Pay :

هي شركة جزائرية ناشئة متخصصة في التكنولوجيا المالية، طورت أول محفظة إلكترونية في الجزائر تعتمد على تقنية رموز الاستجابة السريعة (QR Code)، وتتيح للمستخدمين إنشاء محافظ إلكترونية، وتمويلها، وإجراء عمليات الدفع الإلكتروني والتسوق عبر الإنترنت.

10. شركة TELETIC :

تعد من أبرز الشركات الجزائرية المتخصصة في حلول الدفع الإلكتروني منذ تأسيسها سنة 2010، إذ تقدم أنظمة شحن الرصيد الإلكتروني، أجهزة الدفع الإلكتروني، حلول تأمين المعاملات، وإدارة البيانات النقدية، إلى جانب تطوير تطبيقات خاصة بأجهزة الدفع، وإدارة شبكتها، وبرامج الولاء، مما جعلها من الشركات الرائدة في تطوير البنية التحتية للدفع الإلكتروني في الجزائر.

المطلب الثالث: السياسات الداعمة للشمول المالي في الجزائر

- 1- دعم البنية التحتية للمدفوعات الرقمية: قام بنك الجزائر بعدة إجراءات إستراتيجية لدعم تعميم المدفوعات الرقمية وتقليص الاعتماد على النقد أبرزها:¹
 - تحديث نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (ARTS) ونظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور (ATCI) الذي تتم إدارته من قبل مركز المقاصة الآلية بين المصارف (CPI).
 - العمل على إنجاز نظام الدفع الفوري الشامل (INCLUSIF) الخاص بالتسوية الفورية لعمليات الدفع بين الزبون والتاجر.
 - يعمل بنك الجزائر على إرساء قواعد صلبة لتحقيق شمول مالي حقيقي، مستفيدا من تجارب بعض الدول التي حققت تقدما بارزا في هذا المجال. وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية تهدف الى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين، ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي كرست المعاملات البنكية الاسلامية كأحد رواتب تمويل الاقتصاد الوطني وبفتح نافذة التمويل الإسلامي.²
 - أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية.
 - مساهمة وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في مواصلة برامج الإستراتيجية الوطنية لتدعيم وعصرنة البنى التحتية للاتصالات الالكترونية، بوصفها قاعدة لتعميم استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال وتحسين الاندماج في مجتمع المعلومات.³
 - وضع العديد من المكاتب البريدية، عبر كامل ربوع الوطن مع تدعيم الشبكة البريدية بالشبائيك الآلية.
 - توفير التجهيزات، والحلول والتطبيقات العملية لتعزيز الشمول المالي، من قبل متعاملي القطاع.
 - رفع عدد بطاقات الدفع الالكتروني المسلمة للزبائن من طرف مؤسسة بريد الجزائر.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر

يقف الشمول المالي الرقمي في الجزائر عند مفترق طرق بين فرص واعدة وتحديات هيكلية متداخلة، فتمثل الفرص في انتشار الهواتف الذكية، وإمكانية إدماج الفئات غير المصرفية بتكاليف أقل، وتعزيز الشفافية والحد من الاقتصاد غير الرسمي، أما التحديات فتبرز في ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، وانخفاض نسبة الثقافة المالية الإلكترونية، ومحدودية الثقة في المدفوعات الرقمية، وفي هذا المطلب سنقوم بتشخيص واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر، وتحليل أبرز الفرص المتاحة والمعوقات القائمة انطلاقا من عرض أهم مؤشرات واقع الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

يعتبر قياس مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خطوة أساسية لتقييم السياسات المتبعة وتحديد مواطن القصور والتحسين. وتتنوع هذه المؤشرات بين ما يرتبط بالولوج للخدمات المالية (كنقاط البيع

¹ حنان قربازي، سميرة العابد، السياسة النقدية وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2014-2024، مجلة الدراسات والبحوث الاقتصادية في مجال الطاقات المتجددة (02/12، 2025، ص 60.

² بنك الجزائر، بيان السيد محافظ بنك الجزائر، اليوم العربي للشمول المالي 2020.

³ وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <https://2u.pw/xDMaVM> تمت الزيارة بتاريخ: 2026/04/04.

والبنوك)، وما يخص الاستخدام الفعلي (كنسبة البالغين ذوي حسابات مصرفية وحجم المعاملات الإلكترونية). وسنعرض في هذا المطلب أبرز هذه المؤشرات في الجزائر مستنديين إلى أحدث الإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي والهيئات الدولية.

1. مؤشر الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت:

تشير نسب استخدام الهاتف المحمول والإنترنت في الجزائر إلى عدة مؤشرات رئيسية تعكس الواقع الرقمي والاجتماعي والاقتصادي عند الفرد الجزائري ومدى انتشار وجاهزية التحول الرقمي في الدولة ونوعية الخدمات المقدمة وتفضيلات المستخدمين ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

الجدول رقم (2-1): تطور عدد مستخدمي الهاتف المحمول واستخدام الإنترنت:

السنة	إجمالي اشتراكات الهاتف المحمول	اشتراكات إنترنت الهاتف المحمول	مستخدمو الإنترنت (مليون شخص)
2020	45,555,673	38,772,562	48.00
2021	47,015,757	41,780,199	62.00
2022	49,018,766	44,757,505	75.00
2023	51,522,147	48,090,232	100.00
2024	54,050,526	51,320,813	119.00

المصدر: مجموعة البنك الدولي ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.*

تشير بيانات الجدول رقم (2-1) إلى وجود تطور في كثافة مستخدمي الهاتف المحمول والإنترنت، إذ انتقل من حوالي 45 مليون مشترك في الهاتف المحمول سنة 2020 إلى حوالي 54 مليون مشترك سنة 2024، بزيادة بحوالي 8.5 مليون مشترك خلال 5 سنوات، نلاحظ أن النمو منتظم ومستقر، قد يفسر بزيادة عدد السكان أو المستخدمين، أو امتلاك أكثر من شريحة للفرد، ومن إجمالي اشتراكات الإنترنت حوالي 48 مليون مشترك سنة 2020 إلى أكثر من 51 مليون مشترك سنة 2024، بزيادة بحوالي 12.5 مليون مشترك، حيث نلاحظ نمواً أسرع، هذا التزايد راجع لارتفاع الاعتماد على الإنترنت في مختلف المجالات، وتطور الإقبال على الهاتف والإنترنت في الجزائر يعود لتوجه المجتمع الجزائري نحو التحول الرقمي، وتوسع استخدام التكنولوجيا، والاعتماد المتزايد على الإنترنت.

ولقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر 48 مليون مستخدم سنة 2020 و119 مليون مستخدم سنة 2024، نلاحظ وجود نمو سريع ومتواصل في عدد مستخدمي الإنترنت، بزيادة تقدر بحوالي 71 مليون، سجلنا أكبر قفزة في عدد الزيادات من سنة 2022 إلى سنة 2023، ما يدل على تسارع قوي في الانتشار، وهذا ما يعكس تطور البنية التحتية الرقمية، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا، خاصة عبر الهواتف المحمولة.

ويفسر هذا التطور الانتقال من الثقافة المالية التقليدية القائمة على النقد (Cash Economy) إلى بداية تشكل ثقافة الدفع الإلكتروني عبر الهاتف، حيث يعكس الارتفاع القياسي في عدد مستخدمي الإنترنت، من 48 إلى 119 لكل مليون، زيادة الوعي الرقمي لدى الأفراد، مما سهل تبني تطبيقات البنوك والمكاتب البريدية، مثل تطبيق "بريدي موب"، وهذا المشهد يشير إلى أن الفرد الجزائري لم يعد يكتفي بالاتصال فقط، بل بات يدمج التكنولوجيا في إدارته المالية اليومية، وهو ما يقلص الفجوة الرقمية ويعزز من كفاءة المعاملات الاقتصادية داخل المجتمع، محولا الهاتف من وسيلة ترفيه إلى "محطة مالية" وقناة استثمارية رقمية.

2. مؤشر الجاهزية الشبكية (Network Readiness)

¹ موقع مجموعة البنك الدولي، <https://2u.pw/O0QrmP> تمت الزيارة بتاريخ: 2026/04/22.
* وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، أرقام ومؤشرات، <https://2u.pw/mvAL1t> تمت الزيارة 2026/04/22.

مؤشر متعدد الأبعاد يقيم قدرة الدولة على استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال بفعالية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والاجتماعي، يهدف إلى توفير مقياس شامل لمدى جاهزية الدولة للاقتصاد الرقمي، يتم إصداره سنويا من قبل the Portolans Institute بالتعاون مع شركاء أكاديميين ومؤسسات جدولية، يضم المؤشر أربع محاور رئيسية هي: التكنولوجيا، الأفراد، الحكومة التأثير وينقسم كل محور بدوره الى محاور فرعية¹.

ويمكن توضيح ترتيب الجزائر وفق مؤشر جاهزية الشبكات للفترة (2022-2024) في الجدول رقم (2-2) الحكومة والتأثير، وينقسم كل محور بدوره إلى محاور فرعية ومؤشرات.

الجدول (2-2): ترتيب الجزائر وفق مؤشر جاهزية الشبكات للفترة (2022-2024)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024	2025
	دولة 134	دولة 130	دولة 131	دولة 134	دولة 133	دولة 131
محاور المؤشر	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب
التكنولوجيا	108	90	100	97	85	84
الأفراد	86	89	86	91	71	99
الحكومة	120	118	107	106	109	119
التأثير	101	101	96	107	119	110
الترتيب العام	107	100	100	100	100	107

المصدر: The Network Readiness 2025

يلاحظ من الجدول رقم (2-2) أن الجزائر احتلت مراكز متأخرة تراوحت بين ال 100 فأكثر في ترتيب مؤشر جاهزية الشبكات خلال الفترة (2020-2025) وذلك من بين مجموعة الدولة فاقت 130 دولة، وبدرجات مؤشر قاربت 39.24 درجة سنة 2024 مقارنة ب 35.15 درجة سنة 2020 مما يعكس بداية التحول الرقمي في الجزائر.

كما يلاحظ ما يلي:

- تسجيل تحسن في مؤشر التكنولوجيا مسجلة المرتبة 84 سنة 2025 مقارنة ب 108 سنة 2020، وهو ما يعكس وجود تطور فيما يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية.
- مؤشر الأفراد عرف تراجع طفيف إلى 91 درجة سنة 2023 مقارنة ب 86 درجة سنة 2020، ثم عرفت تحسنا ملحوظا إلى المرتبة 71 سنة 2024 ما يدل على تطور استخدام الأفراد للتكنولوجيا وتحسن المهارات البشرية وتطور التعليم الرقمي.
- سجلت الجزائر مراتب جد متأخرة ونتائج ضعيفة في مؤشر الحكومة خلال الفترة (2020-2025) فاقت ال 100، لكن سجلت تحسنا إلى المرتبة 109 سنة 2024 مقارنة بالمرتبة 120 سنة 2020.
- وعرفت الجزائر مراتب متأخرة جدا في مؤشر التأثير الذي يضم مؤشر الاقتصاد، وجودة الحياة والمساهمة في التنمية المستدامة، حيث تراجعت من المرتبة 101 سنة 2020 إلى المرتبة 119 سنة 2024 من مجموع 133 دولة.
- وعليه وفق المؤشرات المشار يمكن القول أن التحول الرقمي لم يساهم في تحسين معيشة الأفراد أو تحقيق التنمية المستدامة، رغم التحسن الملحوظ في بعضها إلا أن الجزائر لا زالت في بداية من تكوين نموذج اقتصادي متكامل حيث لم تصل إلى المستوى المتوسط في درجات المؤشر تراوحت عموما 40 درجة.

1.2. أداء الجزائر في الركائز الفرعية لمؤشر الجاهزية الشبكية:

¹ خديجة بوفنغور، الياس حناش، واقع التحول الرقمي في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، 2023، ص 55.

عندما يتعلق الأمر بالركائز الفرعية، فإن أقوى أداء للجزائر يرتبط بالأفراد، والوصول، والمحتوى، ومع ذلك يمكن بذل المزيد لتحسين أداء الاقتصاد في ركائز المساهمة في أهداف التنمية المستدامة، والشركات، والشمول المالي.

الجدول رقم (2-3): الركائز الفرعية لمؤشر الجاهزية الشبكية.

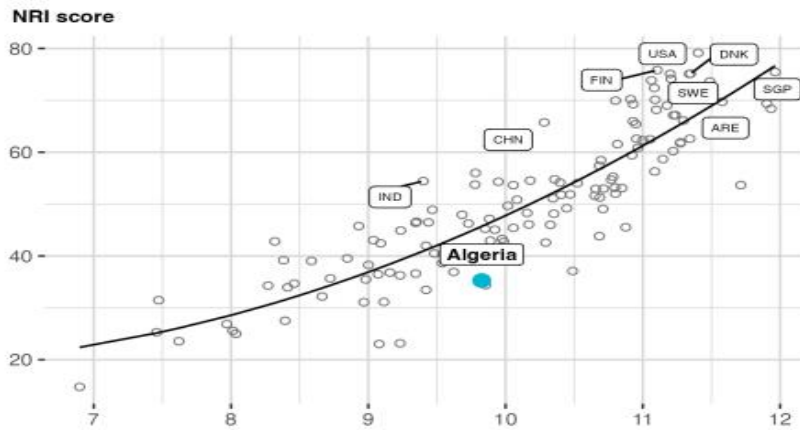
المصدر: Network Readiness Index

الترتيب	العمود الفرعي	الترتيب	العمود الفرعي
109	الحكومات	57	الأفراد
109	الثقة	79	الوصول
111	التنظيم	79	المحتوى
113	مساهمة أهداف التنمية المستدامة	92	التقنيات المستقبلية
116	الأعمال	97	جودة الحياة
122	الشمول	101	الاقتصاد

2.2. درجة مؤشر جاهزية الشبكة للمقيمين والدخل:

يوضح الشكل رقم (2-1) موقع الجزائر من حيث كل من درجة مؤشر جاهزية الشبكة للمقيمين ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)، ويوضح خط الاتجاه درجة مؤشر جاهزية الشبكة للمقيمين المتوقعة بالنظر إلى مستوى دخل الاقتصاد، وكما هو واضح فإن الجزائر أقل بكثير من خط الاتجاه، مما يشير إلى أنها لا تحقق الأداء المرجو، وأنه كان من المتوقع أن تتمكن من رفع مستوى جاهزية شبكتها بالنظر إلى مستوى دخلها.

الشكل رقم (2-1): موقع الجزائر من حيث مؤشر جاهزية الشبكة.



المصدر: The Global Innovation Index (GII) 2025 *

3. مؤشر امتلاك حساب مالي او بنكي:

يعد مؤشر عدد الحسابات البنكية المفتوحة مقياس جوهري لمدى كفاءة وفعالية النظام المصرفي في إيصال خدماته للأفراد والمؤسسات، كما يعكس مستوى الوعي الثقافي والمالي السائد في

* موقع The Global Innovation Index (GII) 2025 <https://2u.pw/fIEi3M> تمت الزيارة بتاريخ 2026/03/12.

المجتمع، حيث تساهم كثافة الحسابات في تعزيز الشمول المالي عبر توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات البنكية لتشمل كافة الطبقات والفئات، مما يمهّد الطريق لتنمية وتطوير الوعي المصرفي الشامل.¹

الجدول رقم (2-4): مؤشر امتلاك حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية

السنة	نسبة البالغين الذين يملكون حسابا	نسبة البالغين الذكور الذين يملكون حسابا	نسبة البالغين الاناث اللاتي تملكن حسابا
2011	33.3%	46.1%	20.4%
2014	50.5%	60.9%	40.1%
2017	42.8%	56.3%	29.3%
2021	44.1%	56.8%	31.2%
2024	35.3%	51.9%	18.1%

المصدر: بوابة بيانات النوع الاجتماعي للبنك الدولي

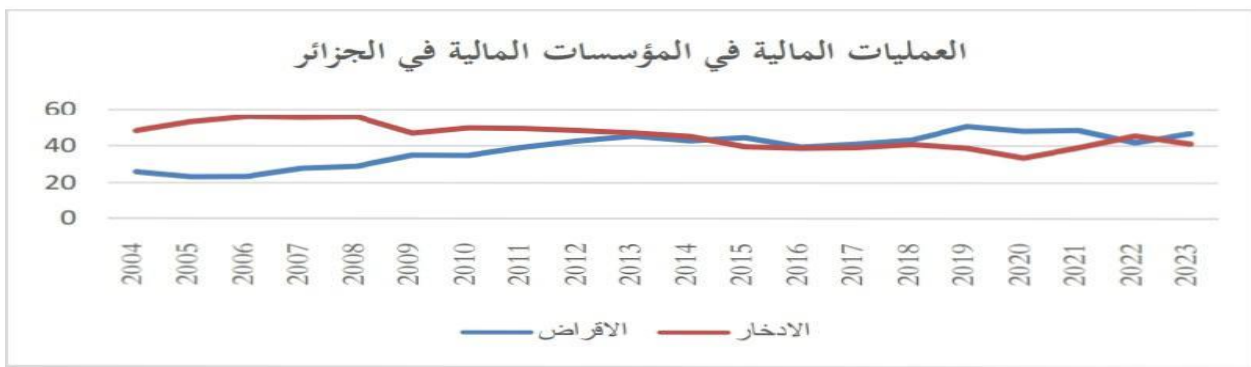
نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) أن مستوى الوصول المالي عرف تذبذبا في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2024، إذ نلاحظ تزايد نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية، والتي انتقلت من نسبة 33,3% سنة 2011 إلى 35,3% سنة 2024، نجد تحسنا مقبولا في نسبة الذكور الذين يملكون حسابات في مؤسسة مالية، حيث سجلنا أعلى نسبة من 46% سنة 2011 إلى 60,9% سنة 2014، بدأت النسب في التذبذب ثم التراجع بشكل واضح، لتصل في عام 2024 إلى 35,3%، وهي نسبة قريبة مما كانت عليه قبل 13 عاما، وهي أقل نسبة بعد عام 2011.

في جميع السنوات المذكورة، كانت نسبة الرجال الذين يملكون حسابات أعلى بكثير من النساء، حيث حافظ الرجال على نسبة فوق الـ50% منذ عام 2014، بينما تراجعت نسبة النساء بشكل حاد، إذ هناك فجوة دائمة ومستمرة بين الرجال والنساء في امتلاك حسابات مالية، ما يشير إلى تراجع نسبة الشمول المالي واتساع الفجوة بين الجنسين، قد تعود الفجوة في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بين الجنسين في الجزائر إلى استمرار معاناة المرأة من قيود هيكلية وتنظيمية تعيق تمكينها الاقتصادي مقارنة بالرجال، ويضاف إلى ذلك انخفاض نسبة النساء اللواتي يمارسن المهن الحرة، وقد يعود التراجع في نسبة امتلاك حساب مالي في مؤسسة مالية في الجزائر إلى البطالة المرتفعة، وإلى الإجراءات المعقدة في فتح حساب في المؤسسات، وإلى السن القانوني الذي لا يسمح للأشخاص أقل من 18 سنة بفتح حساب والتصرف فيه، ويتطلب الوضع في الجزائر تكثيف الجهود لتحفيز التعامل عبر القنوات الرسمية، وهو دور محوري يلعبه الشمول المالي الرقمي من خلال استقطاب المدخرات وإعادة توجيهها، فتعزيز الوصول إلى آليات الدفع الرقمي يمثل بوابة رئيسية لجذب الأموال من النظام غير الرسمي إلى المنظومة البنكية.

4. مؤشر الادخار والاقتراض:

مؤشر الادخار والاقتراض يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين يقومون بالادخار أو اقتراض الأموال على مستوى المؤسسات المالية الرسمية ويكشف عن مدى انتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتفضيلهم لتعاملات الرسمية كما يعبر عن دور البنوك والمؤسسات المالية وقدرتها على تعبئة الادخار وتقديم القروض وتنويع الخدمات المالية.

الشكل رقم (2-2): نسبة الادخار والاقتراض من المؤسسات المالية



المصدر: عمارو يمينة، سيدي احمد كبداني، ص 129 *
من خلال الشكل رقم (2-2) نلاحظ أن الإقراض بدأ عند مستويات منخفضة مقارنة بالادخار من سنة 2004 إلى 2008، ثم اتخذ مسارا تصاعديا مستمرا وشبه منتظم طوال الفترة، ووصلت النسبة إلى مستوى جد معقول، ما يدل على مدى انتشار الوعي المصرفي لدى الأفراد، كما نلاحظ أن نسبة المقترضين الذين يفوق عمرهم 15 سنة من المؤسسات المالية لم تتجاوز نسبة 50٪، حيث سجلت أعلى مستوى سنة 2019 نظرا لتزايد الإقبال على قروض لونساج التي أطلقتها الدولة، إلا أن النسبة تبقى ضئيلة، وذلك نظرا للتعقيدات في الإجراءات المطبقة، خاصة الضمانات من المؤسسات المالية، ولتفضيل المجتمع الجزائري الاقتراض من أطراف أخرى مثل العائلة والأصدقاء وغيرهم نظرا لسهولة الحصول عليها، بلغت نسبة الإقراض سنة 2023 حوالي 47٪، وبالمقارنة مع النسبة العالمية فإن الجزائر لا تزال متأخرة وبفارق كبير.

ونلاحظ أن الادخار تطور بمستويات مرتفعة من سنة 2004 إلى 2008، وذلك نتيجة الجهود المبذولة من طرف الحكومة لجذب أكبر عدد من المدخرين، ثم شهد انخفاضا ملحوظا سنة 2009، ثم عرف ارتفاعا طفيفا سنتي 2022 و2023 كنتيجة لتوجه المجتمع نحو التعامل مع المؤسسات المالية وتغير الثقافة المالية، حيث بلغت نسبة الادخار في المؤسسات المالية في الجزائر 41٪ سنة 2023، وهذا يعني أن مستوى الادخار لا يزال ضئيلا جدا، وذلك نظرا لعدم إقبال الأفراد على إيداع الأموال في البنوك التجارية، بسبب غياب صيغ التمويل الإسلامية، والتي لها دور مهم في استقطاب فئة من المجتمع. قد يعود سبب التراجع في الادخار والاقتراض من المؤسسات المالية إلى ضعف الثقة في المنظومة المصرفية، وعدم الرغبة في الحصول على عوائد لأسباب دينية، وارتفاع أسعار الفائدة، إضافة إلى تقصير المؤسسات المالية في محاولة جذب الزبائن وتقديم التسهيلات اللازمة.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي الرقمي

1. مؤشر تطور عدد أجهزة الدفع الإلكتروني: يقيس مؤشر تطور عدد أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) في الجزائر بشكل أساسي مدى تقدم البنية التحتية للنظام المصرفي الرقمي ودرجة الشمول المالي أي قدرة المواطنين على الوصول إلى الخدمات المالية الحديثة وتقليل الاعتماد على "الكاش" (السيولة النقدية) في المعاملات اليومية.

الشكل رقم (2-3): التطور السنوي لمعاملات السحب



المصدر: *giemaniteque

* عمارو يمينة، سيدي احمد كبداني التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى 2023، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 15، العدد 02، جويلية 2025، ص 129.
* موقع giemaniteque <https://2u.pw/4IMpVu> تمت الزيارة بتاريخ 2026/05/01.

الجدول رقم (2-5): يمثل تطور عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة في الجزائر من 2020 إلى 2025:

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي العاملة
2020	3,030
2021	3,053
2022	3,640
2023	3,848
2024	3,942
2025	4,679

المصدر: جيومانيتيك ديزاد

من خلال الشكل (2-3) والجدول رقم (2-5) نلاحظ ارتفاع تدريجي في العدد أجهزة الصراف الآلي والمبلغ الاجمالي لعمليات السحب على الصراف الآلي حيث نلاحظ انه سجل نشاط السحب تقديما متواصلا منذ سنة 2020 سواء من حيث حجم المعاملات أو القيمة، نتيجة لتكثيف شبكة أجهزة الصراف الآلي البنكية وزيادة عدد البطاقات البنكية كما نلاحظ انه منذ سنة 2020 بقي معدل قيمة عملية السحب مستقرا عند حوالي 18 500,00 دينار جزائري. هذا التزايد في عدد اجهزة الصراف الآلي يعود للجهود التي توليها الدولة في تطوير البنية التحتية ودعم القطاع النقدي، ما أدى إلى تضاعف عدد الات الصراف الآلي بأكثر من 10 مرات في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2025، اذ يعكس هذا التطور زيادة الثقافة المالية في المجتمع الجزائري والتوجه نحو تفعيل الدفع الإلكتروني في الجزائر بصورة أقوى. وهو ما يفسر أيضا زيادة العمليات عبر هذه الأجهزة. ومع ذلك، يرى التجمع النقد الآلي أن حضيرة أجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر تبقى ضئيلة جدا مقارنة مع احتياجات السوق الحقيقية بالنظر إلى عدد المصرح بهم وأغلبية السكان الحاملين لبطاقة الدفع، مرجعا هذه النسبة المنخفضة إلى عدم انضمام التجار لهذا المسعى تهريا منهم من متابعة المعاملات وكذا ثمن أجهزة الدفع وتكاليف استغلالها وصيانتها التي يعتبرونها مرتفعة إلى جانب نقص المتخصصين والمهنيين في الأجهزة وصيانتها.

2. مؤشر نسب ملكية واستخدام بطاقات الدفع:

يعد مؤشر نسبة ملكية واستخدام بطاقات الدفع أداة استراتيجية لقياس مدى تحول المجتمع نحو الاقتصاد الرقمي، وهو لا يعكس مجرد أرقام، بل يقيس ثلاثة أبعاد أساسية مترابطة قياس الشمول المالي وقياس مستوى التحول الرقمي وقياس كفاءة وشفافية الاقتصاد الوطنية.

الجدول رقم (2-6): يوضح تطور عدد البطاقات الدفع بين سنة 2023-2025

السنة	بطاقات الخواص	بطاقات للأعمال	بطاقات الذهبية	المجموع	التطور
2023	3,834,219	187,984	12,487,304	16,509,507	-
2024	4,021,237	217,784	15,605,882	19,844,903	20,20%
2025	3,990,698	253,844	17,655,039	21,899,581	10,35%

المصدر: giemaniteque *

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) نموا رقميا متسارعا في عدد بطاقات الدفع في الجزائر، حيث قفز إجمالي البطاقات المتداولة من 16.5 مليون بطاقة في عام 2023 إلى قرابة 22 مليون بطاقة متوقعة بحلول عام 2025، ويبرز التحليل هيمنة مطلقة لـ "البطاقة الذهبية" التي استحوذت على حصة الأسد بنسبة تتجاوز 80% من إجمالي السوق، حيث زادت بأكثر من 5 ملايين بطاقة خلال سنتين فقط، من

* موقع giemaniteque ، <https://www.giemonetique.dz/activite-paiement-sur-internet> ، تمت الزيارة بتاريخ 2026/04/28 .

12.4 مليون في 2023 إلى 17.6 مليون في 2025، وهذا راجع لسهولة الحصول عليها وارتباطها بالحساب البريدي الجاري، مما يعكس الدور المحوري لبريد الجزائر في تعزيز الشمول المالي. وفي المقابل، سجلت بطاقات (CIB) الموجهة للأعمال نموا تصاعديا ثابتا يعكس توجه المؤسسات نحو الرقمنة، بينما شهدت بطاقات الخواص استقرارا نسبيا، وبشكل عام تعكس هذه الأرقام التي بلغت ذروة تطورها بنسبة 20.20٪ في عام 2024، تحولا جذريا في الثقافة المالية للمواطن، مما يمهد الطريق لتقليل الاعتماد على السيولة النقدية وتوسيع نطاق التجارة الإلكترونية.

الجدول رقم (2-7): يوضح حجم النشاط ببطاقات الدفع

السنة	الحجم (عدد العمليات)	القيمة
2020	12,920	222,411
2021	23,867	427,758
2022	29,173	438,834
2023	46,436	592,803
2024	62,615	763,593

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2020-2024*

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-7) الذي يوضح حجم مستخدمي البطاقة الائتمانية في التعاملات، حيث يتبين أن هناك تزايدا تصاعديا وقويا في مؤشرات الأداء، الحجم والقيمة، على مدار خمس سنوات، 2024-2020، مما يعكس حالة من التوسع الاستراتيجي المتسارع، حيث نجد أن "الحجم"، عدد العمليات، قفز من 12,920 في 2020 إلى 62,615 في 2024، محققا زيادة إجمالية ضخمة بنسبة تقارب 385٪، مع ملاحظة أن القفزة الأكبر حدثت بين عامي 2022 و2023، حيث زاد النشاط بنسبة 59٪ في عام واحد.

وبالتوازي مع ذلك، شهدت "القيمة" نموا مستمرا من حوالي 222 ألفا إلى أكثر من 763 ألفا، بزيادة إجمالية بلغت 243٪، هذا التفاوت بين نمو الحجم، الأسرع، ونمو القيمة يشير إلى استراتيجية تركز على الانتشار الأفقي وزيادة حصة السوق، أو ربما التوجه نحو عمليات أصغر حجما ولكنها أكثر تكرارا، ويتركز الاستخدام بشكل أكبر على عمليات السحب مقارنة بالدفع الإلكتروني المباشر، وبشكل عام تعكس البيانات نموذج عمل ناجح استطاع الحفاظ على زخم إيجابي وتصاعدي دون أي تراجع، مما يؤكد كفاءة التشغيل وزيادة الطلب على الخدمات المقدمة.

3. مؤشر تطور نشاط الدفع عبر الإنترنت في الجزائر:

تعد أنظمة الدفع محور الاستقرار في القطاع المالي، حيث أنها تضمن فاعلية تحويل الأموال من خلال بنية تحتية تشمل القواعد والأدوات المنظمة للعمليات، إذ يقيس هذا مؤشر الدفع عبر الإنترنت في الجزائر ومستوى نشاط المعاملات المالية التي تتم "عن بعد" باستخدام البطاقات والتكنولوجيات الحديثة للسماح للمواطن بالاستفادة من مختلف الخدمات الرقمية المتاحة وتسهيل عمليات الدفع في إطار التجارة الإلكترونية.

وفي هذا الصدد، سجل مؤسسة تجمع النقد الآلي مؤشرات إيجابية في مجال الدفع الإلكتروني يمكن أن نلمسها من خلال الأرقام المتعلقة بعمليات الدفع الإلكتروني بمختلف الوسائل المتاحة كما هو موضح في الجدول رقم (2-8).

* موقع تقارير بنك الجزائر 2020-2024، <https://2u.pw/Jm89b>.

الجدول رقم (2-8): يبين الدفع عبر الانترنت في الجزائر.

السنة	هاتف/ اتصالات	نقل	تأمين	مصدر فواتير	خدمة إدارية	خدمات	بيع ممتلكات	رياضة وترفيه	العدد الإجمالي للمعاملات	القيمة الإجمالية للمعاملات (دج)
2020	4 210 284	11 350	85 676	85 676	68 395	213 175	235	-	4 593 960	5 423 727 074,80
2021	6 993 135	72 164	120 841	120 841	155 640	457 726	13 468	-	7 821 346	11 176 475 535,68
2022	7 490 626	195 490	302 273	302 273	153 957	705 14	24 169	152 925	9 048 125	18 151 104 423,96
2023	8 400 869	371 317	640 485	640 485	4 086 659	1 055 672	51 154	708 212	15 351 354	32 196 672 024,03
2024	9 838 682	758 764	61 739	1 447 168	5 248 922	1 386 790	106 219	746 535	19 594 482	51 945 560 351,45
2025	12 243 812	1 271 387	97 501	1 811 828	7 648 535	3 358 841	156 408	525 336	27 123 648	145 069 271 749,30

المصدر: تجمع النقد الألي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-8) أن القيمة الإجمالية للمعاملات شهدت نموا هائلا يعكس طفرة رقمية أو اقتصادية بدأت ملامحها الفعلية في عام 2020، سنة الجائحة، التي شكلت "نقطة انعطاف" تاريخية بتضاعف عدد المعاملات بأكثر من 22 مرة مقارنة بالعام السابق، ومن الناحية الهيكلية يسيطر قطاع "الهاتف والاتصالات" كأبرز مساهم كمي طوال الفترة، إلا أن السنوات الأخيرة، 2023-2025، كشفت عن صعود قيادي لقطاع "الخدمات الإدارية" و"الخدمات" التي أصبحت المحرك الأساسي لنمو القيمة المالية، كما يلاحظ دخول متواضع ثم متسارع لقطاعي "بيع الممتلكات" و"الرياضة والترفيه" بدءا من 2020 و2022 على التوالي، مما يشير إلى توسع المحفظة الخدمية وتنوع قنوات الدفع، في حين يعكس التزايد المطرد في قطاع "مصدر الفواتير"، الذي قفز من 391 إلى 1.8 مليون معاملة، توجهها استراتيجيا نحو رقمنة المدفوعات والخدمات اللوجستية، مما يفضي في النهاية إلى مشهد اقتصادي متكامل يتجه نحو الرقمنة الشاملة والاعتماد الكلي على القنوات الإلكترونية في كافة مناحي الحياة اليومية.

4, عدد وقيمة نشاط الدفع والتحويل عبر الهاتف في الجزائر:

1.4. نشاط الدفع بالهاتف المحمول:

تم إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف المتنقل مؤخرا في الجزائر سنة 2020 بواسطة GIE Monétique، وتتيح للمستهلكين دفع ثمن مشترياتهم من خلال الهاتف باستخدام تطبيق صممه GIE للهواتف الذكية، واتجهت الجزائر نحو اعتماد M_payment كأول تطبيق للدفع الإلكتروني، يمكن أن يقلل من الإجراءات للمشغلين الاقتصاديين لتقديم مدفوعات إلكترونية عن طريق الهاتف المحمول لعملائهم

الجدول رقم (2-9): يبين نشاط الدفع عبر الهاتف المحمول من 2023 إلى 2025:

السنة	حجم النشاط (العدد)	قيمة النشاط
2023	39,283,478	278,555,210,377.78
2024	58,465,858	435,904,241,114.00
2025	69,390,626	573,020,816,911.09

المصدر: data portail

من خلال الجدول رقم (2-9) الذي يوضح تطور نشاط الدفع عبر الهاتف المحمول في الجزائر من حيث الحجم والقيمة خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2025، نلاحظ تسجيل نمو تصاعدي في مؤشرات النشاط، حيث بلغ سنة 2023 حجم النشاط 39,283,478، الذي سجل قيمة حوالي 278.5 مليار.

ثم ارتفع حجم نشاط الدفع إلى 58,465,858 بقيمة حوالي 435.9 مليار سنة 2024، حيث واصل الارتفاع إلى أن وصل إلى 69,390,626، أي بلغت قيمته حوالي 573 مليار سنة 2025، أي

تضاعفت القيمة المالية للنشاط تقريبا خلال عامين فقط، من 278 مليار إلى 573 مليار، وهذا يعكس حالة انتعاش وتوسع قوي في النشاط المرصود خلال هذه السنوات. وأن الدفع عبر الهاتف المحمول أصبح يستخدم بشكل أساسي بين أوساط المجتمع الجزائري، على الرغم من النشاط المحدود داخل البنوك، والذي يقتصر على ثلاثة (3) أعضاء فقط من مجموعة GIE Monétique، فقد سجلت المدفوعات عبر الهاتف المحمول حجما كبيرا من المعاملات منذ إنطلاقها.

1.4. نشاط التحويلات المالية بالهاتف في الجزائر:

يقيس مؤشر التحويلات المالية عبر الهاتف النقال في الجزائر (وخاصة التحويلات بين الأفراد (P2P) مدى انتشار وسرعة اعتماد الخدمات المصرفية الرقمية وتطبيقات الدفع عبر الهاتف، من طرف المجتمع الجزائري ومدى قبوله لها نشاط تحويل الأموال:

الجدول رقم (10-2): تطور نشاط التحويلات مالية بالهاتف في الجزائر

السنة	الحجم (عدد العمليات)	القيمة (بالعملة المحلية)
2023	17,481,108	241,073,627,614.25
2024	36,236,137	503,679,854,885.90
2025	47,523,335	647,425,029,112.79

المصدر: *giemonitique

نلاحظ من الجدول رقم (10-2) أن هناك تطور تصاعدي في النشاط حيث بلغ حجمه 17841108 وقدرت قيمته حوالي 241 مليار دج سنة 2023، نلاحظ في عام 2024، تعزز اتجاه تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول بين الأفراد بشكل ملحوظ، حيث تجاوز حجمه ضعف حجمه في العام السابق من 17841108 سنة 2023 إلى 36236137 سنة 2024، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في عام 2025 ليصل حجم التحويلات 47523335 بقيمة حوالي 647 مليار أي بزيادة زادت القيمة بنسبة 28.5% عن السنة السابقة، مما يؤكد الاندماج التدريجي لهذه الطريقة في الدفع في الحياة اليومية في الجزائر.

فقد تم إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بين البنوك في الجزائر رسميا في يناير 2025، تحت اسم "DZ Mob Pay"، ولديها حاليًا 2 Mob pay في سبعة (7) بنوك تجريبية، وسيتم توسيع نطاقها ليشمل جميع الجهات الفاعلة الأخرى في سوق ما بين البنوك، ويشير هذا التطور إلى دور التحويلات الهاتفية من شخص لآخر كعامل رئيسي في تداول الأموال بين الأفراد، مدفوعا بسهولة الاستخدام والتنقل والسرعة والموثوقية للخدمة.

المبحث الثالث: تحديات وفرص التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يمثل التحول الرقمي رافعة أساسية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، غير أن تفعيله الكامل يواجه واقعا متشعبا بين فرص واعدة وتحديات قائمة، فمن جهة تنتج التقنيات الحديثة إمكانية الوصول إلى الفئات المهمشة وخفض التكاليف، بينما تعوقه من جهة أخرى معوقات بنوية وتشريعية وثقافية، وفي هذا المطلب سنتناول بالتحليل أبرز هذه الفرص والتحديات، لمعرفة مدى قدرة التحول الرقمي على دفع عجلة الشمول المالي في الجزائر.

المطلب الأول: معوقات الشمول المالي الرقمي في الجزائر

- ضعف أو عدم الثقة في المؤسسات المالية القائمة وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد.

* موقع giemanitique ، <https://giemonetique.dz/activite-paiement-par-mobile> ، تمت الزيارة 2026/05/08

- البنية التحتية المالية الضعيفة والتي تنعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة وجودتها وتكلفتها الأمر الذي يجعلها غير متاحة للفئات المستبعدة ماليا.¹
- تحدي رأس المال والمهارات التي بوسعها مجاراة التطورات حيث يستوجب الاستمرار في التقادم التكنولوجي في إطار التحديث بالنظر لسرعة التطورات التكنولوجية.
- قلة المهارات على مستوى أسواق العمل.
- وجود تحديات أمنية وسيرانية تعيق عملية رقمنة الاقتصاد بطريقة آمنة.
- وجود سوق جزائرية غير رسمية واسعة وانتشار ثقافة التعامل المالي خارج الأطر الرسمية.²
- نقص الأطر القانونية الداعمة لتطوير الخدمات المالية الإلكترونية إن عملية توسيع وتطوير الخدمات المالية الإلكترونية مسألة مرهونة بتوفير الأطر القانونية التي تضمن الحصول على بيئة قانونية ملائمة لذلك ، ويشير تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2020 الى أن الجزائر بدأت تخطوا خطوات في هذا المجال من خلال النصوص التشريعية التي تركز الدفع الإلكتروني لاسيما قانون التجارة الإلكترونية وقانون المالية 2020، لكن الاشكال القائم يكمن في عدم وجود تنظيم قانوني خاص بوسائل الدفع الإلكترونية على غرار ما هو موجود في بقية الدول خاصة المتطورة منها، ضافة لعدم تقرير نصوص خاصة بالمسؤولية الناجمة عن الأفعال غير المشروعة المتعلقة باستخدام وسائل الدفع.³
- تعدد المخاطر المتعلقة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.
- ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية خاصة وأن تدفق الإنترنت في الجزائر لا يزال محدود وبه الكثير من المشاكل المتعلقة بالانقطاع المفاجئ.
- قلة الخبراء والإطارات في مجال التقنية المصرفية الحديثة.
- عدم الثقة في التسديد بالوسائل الالكترونية.⁴

المطلب الثاني: فرص التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي

- تحظى الجزائر على عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها:⁵
- إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي (إلكتروني).
- اعتماد بنك الجزائر لآليات والمعايير المتعلقة ببطاقات الدفع الإلكتروني.
- إنشاء هيئة للمقاصة ببنك الجزائر، إضافة إلى اعتماد البنوك على آليات الدفع الرقمي.
- تزخر الجزائر بكفاءات علمية وطاقات شبانية هائلة من الطلبة المتخرجين من الجامعات الجزائرية في مجال الاعلام الآلي والتكنولوجيا يمكن الاعتماد عليهم في مجال الابتكار.⁶

¹ مفيدة الاحسن، كريم بيشاري، رفيق الاحسن، واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات) دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011/2021، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 2 ديسمبر 2023، ص 40.

² تقرير الندوة الوطنية، رقمنة الاقتصاد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الشهيد زور محمد إبراهيم قاسم، مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في المغرب العربي.

³ سهام قارون، الخدمات المالية الإلكترونية في القانون الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 9، العدد 1، (2024) ص 652.

⁴ محفوز فاطمة، الخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 2، 2022 ص 262.

⁵ رشيد نعيم، عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال فترة 2015/2020، مجلة افاق علوم علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 2، (2021)

⁶ بنك الجزائر، كلمة المحافظ صالح الدين طالب في مؤتمر "المدفوعات الرقمية في الجزائر: التقدم نحو مستقبل غير نقدي" 08 أكتوبر 2024.

- إدراج التخصصات الجامعية الجديدة على غرار الرياضيات والذكاء الاصطناعي والرقمنة والأمن السيبراني والتي تُدرّس في المدارس العليا الجديدة بتدعيم الابتكار في الجزائر.
- تسجيل قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال سنة 2023 تطورا ملحوظا يجعل منه قطاعا واعداء وعنصر مهم بالنسبة للابتكار المالي.
- رقمنة المنظومة المصرفية والبريدية وتوسع استعمال بطاقات الدفع والتطبيقات البنكية، ما يسهل المعاملات وسرع التمويل.¹
- سلسلة الاصلاحات البنكية والرقمنة التي تبنتها الجزائر سنة 2020 التي تمكن وتدعم الشمول المالي الرقمي في الجزائر المتمثلة في:
- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) كآلية تمويل موجهة للشباب والمبتكرين؛
- إطلاق منصات رقمية للتمويل المصغر والدفع الإلكتروني عبر بريد الجزائر البنوك العمومية؛
- إدخال التمويل الإسلامي كبديل تمويلي مرن لتشجيع المؤسسات الناشئة على الولوج للتمويل؛
- التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الدولي هو "السبيل لبناء إقتصاد رقمي تنافسي قادر على مواكبة التغيرات العالمية".²
- الحلول الرقمية في مجالات حيوية مثل الزراعة الذكية، الصحة الإلكترونية والخدمات المالية، من طرف قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- جهود بنك الجزائر في تعزيز الرقابة على البنوك وتطوير التشريعات الرقمية تعد خطوات مهمة نحو تحقيق الاستقرار المالي الرقمي
- إدماج المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ضمن المنظومة الرسمية يعزز الابتكار ويوسع قاعدة الشمول المالي.
- نشر الثقافة المالية والرقمية، تطوير البنية التحتية الرقمية المالية من خلال توسيع تغطية الإنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية والنائية ودعم إنشاء منصات دفع رقمية ووطنية مثل "BaridiPay"، "MobPay".³
- هذه السياسات ساهمت في رفع عدد المؤسسات الناشئة الممولة رسميا من نحو 1200 مؤسسة سنة 2020 إلى 4800 مؤسسة سنة 2025، أي بزيادة تفوق 300 مؤسسة.

¹ سمسوم صليحة، اثر الشمول المالي على دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2020/2025، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 16 العدد 1، ص 14.

² وكالة الانباء الجزائرية، المجلس الشعبي الوطني، التحول الرقمي في الجزائر رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 27 سبتمبر 2025

³ مناصرية اسماعيل، الاستقرار المالي وفعاليته في تحقيق الشمول المالي الرقمي بالاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 14، العدد 02، 2025، ص 369

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين أن الجزائر تبذل جهودا متواصلة لتعزيز الشمول المالي من خلال تبني مبادرات التحول الرقمي وتطوير الخدمات المالية الرقمية، مثل الدفع الإلكتروني، والتطبيقات المصرفية، وحلول التكنولوجيا المالية. وقد بينت الدراسة وجود تطور ملحوظ في البنية التحتية الرقمية، وتوسع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، بما يعكس تقدما في مسار التحول الرقمي للقطاع المالي. وفي المقابل، لا يزال تحقيق مستويات أعلى من الشمول المالي يواجه عددا من التحديات، أبرزها الفجوة الرقمية، وضعف الثقافة المالية، إلى جانب بعض المعوقات التنظيمية والتقنية. وعليه، فإن تعزيز الشمول المالي في الجزائر يتطلب مواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية، ودعم الابتكار المالي، ورفع الوعي المالي، مع تبني سياسات واستراتيجيات متكاملة تسهم في توسيع الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية لدى مختلف فئات المجتمع.

الختامة

لم يعد التحول الرقمي في الجزائر مجرد خيار تقني مرتبط بالرفاه والترف، بل أصبح ضرورة حتمية لتحقيق الشمول المالي الفعال، وبناء على المسار البحثي والاستقصائي هذا تتأكد العلاقة التكاملية بين التحول الرقمي والشمول المالي، حيث أتاحت التقنيات المالية الحديثة تجاوز العوائق الجغرافية والإجرائية، وفتحت المجال أمام كافة شرائح المجتمع للوصول إلى الخدمات المالية بسهولة ومرونة. كما تبين أن نجاح هذه العملية يتطلب تضافر جهود متعددة، تشمل توفير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقافة المالية الرقمية لدى العملاء، ووضع أطر تنظيمية وتشريعية داعمة لتحقيق الأهداف، وأن التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والمدفوعات الرقمية في الجزائر، خاصة بعد جائحة كوفيد-19، يمثل خطوة استراتيجية نحو اقتصاد أكثر شمولاً واستدامة، بشرط معالجة التحديات القائمة وقياس مستويات الاستخدام

الفعلي بدقة لضمان تحقيق الإصلاح المالي المنشود، وبالتالي يمكن القول أن التحول الرقمي يساهم بشكل جوهري وفاعل في تعزيز الشمول المالي، لكن بقدر ما تتوفر متطلباته الأساسية.

نتائج اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** "تواجه عملية التحول الرقمي والشمول المالي في الجزائر عدة معوقات تحد من فعاليتها وانتشارهما"

تم تأكيد صحة الفرضية لأنه تبين من خلال الإحصائيات أن مجرد امتلاك حساب لا يعني استخداما رقميا فعالا بسبب ضعف المهارات الرقمية، وحجم الفجوة بين البنية التحتية والاستخدام، ورغم ارتفاع انتشار الهواتف الذكية والإنترنت لم يترجم ذلك إلى استخدام مكثف للخدمات المالية الرقمية، مما يؤكد أن العوائق لا تزال قائمة وهيكلية، وتشمل الثقافة المالية، والثقة المؤسسية، والبنية التحتية غير المكتملة في كل البلاد.

- **الفرضية الثانية:** "يشهد الشمول المالي الرقمي في الجزائر تطورا تدريجيا نتيجة التوسع في استخدام التقنيات والخدمات المالية الرقمية"

تم قبول وتأكيد الفرضية الثانية حيث تشير المعطيات إلى ارتفاع قيمة المدفوعات الإلكترونية بنسبة 46٪ في عام واحد، وهذا التطور ليس تدريجيا بالمعنى البطيء، بل هناك تسارع ملحوظ خصوصا في السنوات الأخيرة، نتيجة التوسع في التقنيات والسياسات الحكومية المحفزة.

- **الفرضية الثالثة:** "يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين كفاءة الخدمات المالية وزيادة استخدام مختلف فئات المجتمع لها"

تم إثبات صحتها حيث يحسن التحول الرقمي من الكفاءة ويزيد الاستخدام بشكل عام، لكنه لم يصل بعد إلى "كل فئات المجتمع" بالتساوي، بحيث لا تزال هناك فئات تواجه صعوبات في الوصول أو الاستخدام الفعال، بسبب الفجوة الرقمية بين الجنسين والمناطق الريفية، كما أن كبار السن وضعاف المهارات الرقمية لا يستفيدون بنفس الدرجة، ما يؤكد المعطيات التي تقول إن 17.4٪ من الأغلبية لا تزال خارج المنظومة الرقمية.

نتائج الدراسة:

- يمثل التحول الرقمي رافعة استراتيجية حقيقية لتحقيق الشمول المالي المستدام في الجزائر، لكونه يساعد في دمج الاقتصاد غير الرسمي، الذي يشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، ضمن النظام المالي الرسمي.
- يعتبر الشمول المالي في الجزائر من خلال التحول الرقمي في مرحلة "البناء والتجريب" وليس "الاكتمال والنجاح الشامل"، حيث أن تعزيزه يتطلب عملا متكاملا بين تحديث القوانين، وتحسين شبكات الدفع والاتصالات، ورفع الوعي المالي الرقمي.
- على الرغم من المستويات المرتفعة نسبيا لانتشار الهواتف الذكية والإنترنت في الجزائر، إلا أن ذلك لم يترجم إلى توسع مماثل في استخدام الخدمات المالية الرقمية، مما يشير إلى وجود فجوة بين "التمكين الرقمي" و"الاستخدام الفعلي" للأدوات المالية.
- تشير المؤشرات إلى تحقيق تقدم في رقمنة القطاع المالي، حيث تم إنشاء قاعدة بيانات موحدة لأصول المواطنين والشركات، ومن المتوقع إطلاق نظام جبائي متكامل ونظام عقاري إلكتروني خلال عام 2026، إلى جانب التحول الكامل نحو المعاملات الإلكترونية في إدارة الميزانية.
- تسعى الجزائر إلى إنشاء نظام دعم مباشر للمواطنين الأكثر احتياجا، مما قد يساهم في تجاوز الإعانات غير المستهدفة وتوجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة نحو تعزيز الشمول المالي للفئات الأكثر أحقية.
- تشهد الجزائر تقدما في رقمنة القطاع المالي الحكومي، إلا أن المؤشرات تشير إلى أن هذا التقدم لم يتحول بعد إلى شمول مالي فعلي على المستوى الواسع، بسبب فجوة في الثقافة المالية، وضعف تكامل الاستراتيجيات، والحاجة إلى تعزيز الثقة المؤسسية.

- سجلت المدفوعات عبر الإنترنت قفزات نوعية تمثلت في أكثر من 27 مليون عملية سنة 2025، وبرز قطاع الاتصالات كأكثر القطاعات استخداماً، 12 مليون عملية، متبوعاً بالخدمات الإدارية، 7.6 مليون، مما يستنتج منه أن رقمنة الخدمات الحكومية كانت المحرك الرئيسي لهذا التحول.

توصيات الدراسة:

- العمل على توسيع تغطية شبكات الإنترنت عالية السرعة لتشمل المناطق الريفية والنائية، لضمان وصول الخدمات المالية الرقمية إلى جميع المواطنين.
- تشجيع إنشاء المزيد من فروع البنوك ومكاتب البريد في المناطق الأقل تغطية.
- مواصلة تحديث الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية، بما يضمن تنظيمه وتطويره بشكل "منظم ومسؤول"، وتفاذي أي نشاط مواز خارج الأطر القانونية.
- إطلاق حملات توعية وطنية واسعة النطاق بأهمية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والخدمات المالية عبر الهاتف.
- مواصلة سياسة حصر بعض الخدمات العمومية في الدفع الإلكتروني فقط، كآلية فعالة لدفع المواطنين نحو التحول الرقمي.
- توسيع نطاق نقاط البيع الإلكترونية وأجهزة الدفع (TPE) لتشمل المحلات التجارية الصغيرة والمتوسطة في جميع الولايات.
- تشجيع الشراكات بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المالية التقليدية لتطوير حلول مبتكرة تلبي احتياجات السوق المحلية، ودعم تطوير حلول تقنية محلية بدلاً من استيراد البرامج الجاهزة.
- وضع آليات واضحة لحماية المستهلك في المعاملات الإلكترونية، بما في ذلك آليات فض النزاعات وضمان سلامة المدفوعات.
- إشراك جميع الفاعلين من القطاع الخاص في صياغة وتقييم السياسات الرقمية، لضمان ملاءمتها للواقع الميداني.

آفاق الدراسة:

- إجراء دراسة لعينات خاصة من المواطنين مثل الشباب، النساء، الفئات الريفية، كبار السن، أو ذوي الدخل المحدود، لمعرفة مدى استفادتهم من الخدمات المالية الرقمية والتحديات التي تواجههم كلاً منهم.
- إدخال متغيرات وسيطة جديدة مثل الثقة الرقمية، الثقافة المالية، جودة التعليم الرقمي، البنية التحتية للإنترنت، أو الاستقرار السياسي على العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي.
- يمكن إجراء دراسات نوعية معمقة تعتمد على المقابلات المطولة وتحليل المضمون لفهم التحديات السلوكية والثقافية التي تواجه تبني الخدمات المالية الرقمية في الجزائر.
- إجراء دراسة مماثلة تشمل دولاً مغربية أو عربية أو إفريقية أخرى، لإجراء مقارنات معمقة حول دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. عبد الله موسى محمد السلحوت ، *التحول الرقمي بين إمكانيات الذكاء الاصطناعي وتحديات الأمن السيبراني*، دار اليزوري للنشر والتوزيع. 2025.
2. يسر برنيه وآخرون ، *الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب*، صندوق النقد العربي، أبوظبي. 2019.

ب. المقالات:

1. أميرة أحمد محمد عبد العزيز، ومحمود سامح أحمد أحمد، "العلاقة بين تطبيق متطلبات التحول الرقمي وجودة التعليم الإلكتروني"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد 2، أبريل 2024.
2. حمدوش وفاء، وعماي لمياء، "أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، مارس 2021.
3. حنان قربازي، وسميرة العابد، "السياسة النقدية وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث الاقتصادية في مجال الطاقات المتجددة، المجلد 12، العدد 02، 2025.
4. خديجة بوفغور، والياس حناش، "واقع التحول الرقمي في الجزائر"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، 2023.
5. خولة مداوي، وسعيدة طيب، "دور المنتجات الرقمية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة"، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 13، العدد 01، 2024.
6. رديف مصطفى، وغفار فيصل، وبن عياد محمد سمير، "التحول الرقمي كآلية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر"، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 01، العدد 05، 2021.
7. رشيد نعي، وعبد الحفيظ بن ساسي، "تقييم الشمول المالي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 2، 2021.
8. زينب بلخير، وآمال بوسبينة، "حاضنة الأعمال التقنية في الجزائر بين الواقع وتحديات التحول الرقمي"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2023.
9. سامية علوان، ووليد بشيشي، "أثر أبعاد الشمول المالي على أبعاد الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 09، العدد 01، جامعة 8 ماي 1945، 2024.
10. سمسوم صليحة، "أثر الشمول المالي على دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 16، العدد 1، 2025.
11. سهام قارون، "الخدمات المالية الإلكترونية في القانون الجزائري"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 9، العدد 1، 2024.
12. طلق عوض الله السواط، وياسر ساير الحربي، "أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 43، ماي 2022.
13. عمارو يمينه، وسيدي أحمد كبداني، "التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 15، العدد 02، جويلية 2025.
14. لخضر بن سعيد، "اتجاهات التحول الرقمي في الجزائر ومساهمته في استدامة التنمية"، مجلة آفاق علم الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 1، جوان 2022.
15. ليث ماليك راضي خيقاني، وميثم ماليك راضي خيقاني، وكرار عبد الإله عزيز، "دور التحول الرقمي لنماذج الأعمال في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، عدد خاص، 18 نيسان 2024.
16. مبروكة كريم محمد، "الإطار المفاهيمي لمصطلح التحول الرقمي"، مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، أكتوبر 2020.

17. محمد أمين باهي، ومليكة سليمان، "مساهمة شركات التكنولوجيا المالية الرقمية في دعم الشمول المالي"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02 (خاص)، الجزء 02، مارس 2023.
18. محمد شكرين، "أزمة كوفيد 19 حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12، العدد الخاص، الجزء 1، جانفي 2021.
19. محسن إبراهيم أحمد، "دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01، 2023.
20. محفوظ فاطمة، "الخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر"، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 2، 2022.
21. مناصرة إسماعيل، "الاستقرار المالي وفعاليته في تحقيق الشمول المالي الرقمي بالاقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 14، العدد 02، ورقلة، 2025.
22. مفيدة الأحسن، وكريم بيشاري، ورفيق الأحسن، "واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات)"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 2، ديسمبر 2023.
23. وسام بوسالم، "تقييم جاهزية الجزائر للولوج إلى الاقتصاد الرقمي"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، 2024.
24. ياسمين قاسي، وتوفيق مزيان، "دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، ماي 2022.
25. يلولي طارق، وقراري صبرينة، "واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر"، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 04، العدد 01 (خاص)، جانفي 2023.

ت. الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية

1. عمار زيدان، "التحول الرقمي كركيزة لعصرنة قطاع التعليم العالي في الدول العربية (الجزائر نموذجاً)"، الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية، جامعة غرداية، 08-09 نوفمبر 2023.
2. موسى بلاغيث، وبوبكر بوزيدي، ومحي محمد، "أثر عملية التحول الرقمي على طبيعة الخدمات المالية الرقمية في الجزائر"، الملتقى الدولي الافتراضي الأول حول: التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي الرقمي، الجزائر العاصمة، 28-29 سبتمبر 2022.

ث. الرسائل الجامعية:

1. أمفران خولة، بوثلجة صليحة، "دور التحول الرقمي في تعزيز مستوى الشمول المالي (دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات)"، مذكرة ماستر، المركز الجامعي ميلة. 2022-2023.
2. بالحشاني نور وصال وكانوري سارة، "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي (بنك السلام الجزائر)"، مذكرة ليسانس مهني، جامعة. 2023/2024.
3. بولمرج وحيدة، "المنتجات البنكية السلمية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 1. 2023/2022.
4. تكيالين فوزية، "مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة الجزائر 3. 2025/2024.
5. ربيعي عبد الكريم، "دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، تخصص مالية. 2025/2024.
6. شراك فاطمة الزهراء، "دور التحول الرقمي في تحسين أداء الإدارة الجزائرية"، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة. 2025-2024.
7. شيماء الطيب وعثمان عثمانية، "متطلبات التحول الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة تبسة. 2023-2022.

8. طرودي عبد الرزاق، "دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي (بنك الخليج – الجزائر AGB)"، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية. 2025/2024.
9. غزال ابتسام ومرغني أميرة، "التحول الرقمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2023-2022.
10. مسقم عبد النور وبن عادل بلال، "أثر التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي"، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة. 2023/2022.
- ج. المواقع الإلكترونية:**
 1. ابتسام علوي، "البنك الدولي يدعم إصلاحات الشمول المالي والرقمي بالمغرب"، <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release> .../ (أطلع عليه 2026/01/29).
 2. آلاء برانية، هالة فودة، "الشمول المالي.. التحول إلى الاقتصاد الرقمي"، <https://marsad.ecss.com.eg> (أطلع عليه 2026/01/29).
 3. بوابة بيانات النوع الاجتماعي للبنك الدولي، <https://2u.pw/G7wtke> (01/05/2026).
 4. د. محمد أبو نار، "الشمول المالي نحو تحقيق التنمية المستدامة"، <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg> (أطلع عليه 2026/01/28).
 5. الشمول المالي، النشرة التعريفية، - <https://www.theubeg.com/media/fnlghgk/financial-inclusion-ar-2.pdf> (أطلع عليه 2026/01/27).
 6. عبير القصبي (10/07/2018)، "التحول الرقمي للمنظمات غير الربحية فرص وتحديات"، متاح على: <https://2u.pw/vS23bV> (تاريخ الاطلاع 2025/01/25).
 7. مجموعة البنك الدولي، <https://2u.pw/O0QrmP> (22/04/2026).
 8. مدي طلعت، "تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر"، https://journals.ekb.eg/article_396238...pdf (أطلع عليه 2026/01/29).
 9. موقع الشركة، <https://2u.pw/OmUpRy> (تمت الزيارة 2026/04/28).
 10. موقع الشركة، <https://2u.pw/oet4bP> (28/04/2026).
 11. موقع Amentech، <https://amentech.dz/> (29/04/2026).
 12. موقع Digital 2025 Algeria – DataReportal، <https://datareportal.com/reports/digital-2025-algeria> (02/05/2026).
 13. موقع Activité paiement sur internet – Giemonetique، <https://www.giemonetique.dz/activite-paiement-sur-internet> (28/04/2026).
 14. موقع paiement par mobile – Giemonetique، <https://giemonetique.dz/activite-paiement-par-mobile/> (08/05/2026).
 15. موقع Kepler Technologies، <https://kepler-technologies.com/en/services/business-process-digitalization/> (01/04/2026).
 16. موقع Sofizpay، <https://www.sofizpay.com/en/> (28/04/2026).
 17. موقع Teletic، <https://teletic.dz/qui-sommes-nous/> (01/04/2026).
 18. The Global Innovation Index (GII) 2025، <https://2u.pw/flEi3M> (12/03/2026).
 19. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (الجزائر)، <https://2u.pw/UYXtP4> (تمت الزيارة 2026/04/12).
 20. وزارة البريد والمواصلات – أرقام ومؤشرات، <https://2u.pw/mvAL1t> (22/04/2026).
 21. وزارة البريد والمواصلات، <https://2u.pw/xDMaVM> (04/04/2026).

ح. التقارير والوثائق الرسمية:

1. غسان أبو مويس، تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق مكافحة غسل الأموال على الشمول المالي، أبو ظبي، يناير 2018.
2. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، العدد 16، جويلية 2022.
3. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، رقمنة الاقتصاد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، تقرير الندوة الوطنية، الجزائر، 05 جانفي 2025.

خ. الأخبار والتصريحات الرسمية:

1. الأمين العام، "آفاق التحول الرقمي في الجزائر"، كلمة أُلقيت خلال الاجتماع الافتراضي التاسع لمديري برامج الحكومة الإلكترونية العرب، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 16 ديسمبر 2021.
2. بنك الجزائر، كلمة المحافظ صالح الدين طالب في مؤتمر المدفوعات الرقمية في الجزائر، 08 أكتوبر 2024.
3. وكالة الأنباء الجزائرية، "المجلس الشعبي الوطني: التحول الرقمي في الجزائر رافعة حقيقية للتنمية"، 27 سبتمبر 2025.
4. وكالة الأنباء الجزائرية، تصريح السيد عبد الحكيم براح، متاح على : <https://2u.pw/39vdkB>، تاريخ الزيارة: 30 مارس 2026.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. 1.Abroon Qazi "Prioritizing factors influencing global network readiness index with bayesian belief networks" ،*Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*، 11. 2025.
2. 2.Adolfo Baraja, Thorsten Beck, Mohammed Belhaj, Samy Ben Naceur ،"Financial Inclusion: What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn?" ،available at: <https://www.elibrary.imf.org>.
3. 3.FATF ،"Changes to FATF Standards" ،<https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Fatfrecommendations/update-standards-promote-financial-conclusion-feb-2025.html>.
4. 4.Ghaouti Adam, Issa Najat ،"The Role of FinTech Companies in Enhancing Digital Transformation and Financial Inclusion: A Case Study of BENEFIT with Reference to Algeria" ،*Finance & Markets Journal* ،Vol 12, No 02. 2025.
5. 5.GPFI ،"G20 Financial Inclusion Indicators" ،<https://www.gpfi.org/g20-financial-inclusion-indicators>.
6. 6.Howard Chitimira, Tapiwa Victor Warikandwa ،*Financial Inclusion and Digital Transformation Regulatory Practices in Selected SADC Countries* ،Springer International Publishing. March 28, 2023.
7. 7.IAIS ،"Financial Inclusion & Financial Stability" ،<https://www.iais.org/activities-topics/financial-inclusion>.
8. 8.Mellah Adda, Soufyane Bouguetaia ،"Fintech Revolution: Driving Financial Innovation in Algeria (BaridiMOB/WEB) between 2018-2023" ،*Journal of Economics and Finance (JEF)* ،Vol 11, No 02. 2025.
9. 9.Restu Millaningty, Moh Amin, Agus Hermawan, Puji Handayati ،"Digital Transformation of Financial Literacy and Inclusion" ،*Faculty of Economics and Business, Universitas Negeri Malang* ،Volume 3, Number 5. April 2024.
10. 10.Ruomeng Gao ،"Financial Inclusion, Poverty Alleviation, and Digitalization" ،*Department of Economics, SUNY Albany* ،Volume 46. 2023.

11. 11. World Bank , "Financial Inclusion – a key enabler to reducing poverty" ،
<https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>.
12. 12. Yesim Sirakaya, Recep Erturk , "Digitalization and Financial Inclusion: New
Opportunities and Challenges in Developing Countries" ، *International Journal of
Social Science Humanity & Management Research* ، 4 (5.(2025.
"Can Digitalization ، 13. Ying Chu, Shujun Ye, Hongchang Li, Jack Strauss, Chen Zha ()
2023.15, 6727 ، *Sustainability* ، Foster Sustainable Financial Inclusion?"

13. .

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
I	الإهداء.....
II	شكر و عرفان.....
III	الملخص.....
V	قائمة المحتويات.....
VIII	قائمة الجداول.....

IX	قائمة الأشكال
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: المدخل المفاهيمي والنظري للدراسة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري للتحويل الرقمي والشمول المالي
3	المطلب الأول: عموميات حول التحويل الرقمي
6	المطلب الثاني: دوافع التحويل الرقمي ومتطلباته
11	المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي
18	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع
18	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
21	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
24	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
72	خلاصة الفصل الأول
28	الفصل الثاني: مساهمة التحويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر
29	تمهيد
30	المبحث الأول: توجهات التحويل الرقمي في الجزائر
30	المطلب الأول: السياسات الداعمة للتحويل الرقمي
31	المطلب الثاني: مقومات التحويل الرقمي في الجزائر
33	المطلب الثالث: السياسات الداعمة للشمول المالي في الجزائر
34	المبحث الثاني: تحديات وفرص الشمول المالي الرقمي في الجزائر
34	المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر
39	المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي الرقمي
44	المبحث الثالث: تحديات وفرص التحويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر
44	المطلب الأول: معوقات الشمول المالي الرقمي في الجزائر
45	المطلب الثاني: فرص التحويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي

47	خلاصة الفصل الثاني
48	الخاتمة.....
52	قائمة المراجع.....